

Distr.: General  
25 November 2011  
Arabic  
Original: English

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



الوثيقة الأساسية التي تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف\*

البوسنة والهرسك

[٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١]

\* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	معلومات عامة.....
٣	٧٢-٢	الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....
٥	١٦-٨	ألف - البوسنة والهرسك، من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥.....
٧	١٨-١٧	باء - البوسنة والهرسك بعد عام ١٩٩٦.....
٧	٢٣-١٩	جيم - سكان البوسنة والهرسك بعد عام ١٩٦٦.....
٩	٣٥-٢٤	دال - تقييم الحالة السكانية الراهنة في البوسنة والهرسك.....
١١	٤٢-٣٦	هاء - العودة إلى البوسنة والهرسك.....
١٢	٤٧-٤٣	واو - ردّ حقوق الملكية والحيازة.....
١٣	٥٠-٤٨	زاي - الوضع الراهن للاجئين من البوسنة والهرسك.....
١٤	٥٥-٥١	حاء - المشردون في البوسنة والهرسك.....
١٤	٥٩-٥٦	طاء - وضع الإسكان.....
١٥	٦٥-٦٠	ياء - العمالة في البوسنة والهرسك.....
١٨	٧٢-٦٦	كاف - البطالة المسجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.....
٢٠	١٤٨-٧٣	ثالثاً - الهياكل الدستورية والسياسية والقانونية في البوسنة والهرسك.....
٢٣	٩٦-٩٤	ألف - استقلال السلطة القضائية.....
٢٤	٩٩-٩٧	باء - مكتب الممثل السامي.....
٢٥	١٤٢-١٠٠	جيم - حقوق الإنسان والحريات.....
٣٤	١٤٥-١٤٣	دال - تثبيت الاستقرار والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.....
٣٤	٢١٤-١٤٦	رابعاً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.....
٣٤	١٥١-١٤٦	ألف - اعتماد المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.....
٣٨	١٧٧-١٥٢	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.....
٤٣	٢٠٢-١٧٨	جيم - تعزيز حقوق الإنسان على مستوى الدولة.....
٤٧	٢١٤-٢٠٣	دال - إعداد التقارير على الصعيد الوطني.....

## أولاً - معلومات عامة

١- إن دولة البوسنة والهرسك، التي أنشئت في شكلها الحالي<sup>(١)</sup>، بموجب اتفاقات دايتون للسلام في عام ١٩٩٥، لها حكومة مركزية محدودة، ويتقاسم فيها معظم المسؤوليات الحكومية كيانان هما: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ولكل من هذين الكيانين حكومته وهياكله المدنية الخاصة به. ويتسم اتحاد البوسنة والهرسك بدرجة كبيرة من اللامركزية ويضم عشر حكومات كانتونية. وعلى العكس من اتحاد البوسنة والهرسك، توجد في جمهورية صربسكا حكومة مركزية واحدة. ومقاطعة برتشكو التابعة للبوسنة والهرسك هي ثالث وحدة إدارية خاضعة للإدارة الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، تم اعتماد تعديل دستور البوسنة والهرسك، الذي أصبح بموجبه مقاطعة برتشكو تُدار وفقاً لقرار محكمة التحكيم. وهناك في البلد ككل ١٤ ولاية إدارية، وخمسة مستويات إدارية، وأكثر من ١٥٠ وزارة ووكالة حكومية.

## ثانياً - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢- تقع البوسنة والهرسك في الجزء الغربي من شبه جزيرة البلقان. وتحدها شرقاً جمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود، وشمالاً وغرباً وجنوباً جمهورية كرواتيا. وتبلغ المساحة الكلية للبوسنة والهرسك ٥١ ٢٠٩,٢ كيلومتراً مربعاً، منها ٥١ ١٩٧ كيلومتراً مربعاً من الأرض و١٢٢,٢ كيلومتراً مربعاً من البحر. ومناخها قاري أساساً، أما جنوب البلد فمناخه مناخ البحر المتوسط.

٣- ووفقاً لتعداد ١٩٩١، بلغ عدد سكان البوسنة والهرسك ٣٧٧ ٠٣٣ نسمة داخل حدودها البالغ طولها ١ ٥٣٧ كلم. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية الخصبة ٢ ٥٣١ ٠٠٠ هكتار أو ٤٩,٥ في المائة من المساحة الإجمالية، وهو ما يتيح العديد من الفرص للإنتاج الزراعي والغذائي في ظروف مناخية معقدة ومتنوعة (ما بين قساوة المناخ القاري واعتدال مناخ البحر الأبيض المتوسط). وتغطي ٤٦ في المائة تقريباً من أراضيها أنواع مختلفة من الغابات. وتُعرف البوسنة والهرسك على نطاق واسع بطاقتها المائية والحراية - الكهربائية، بفضل ما تزخر به من موارد مائية واحتياطي من الفحم.

(١) تنص الفقرة ١ من المادة ١ من دستور البوسنة والهرسك على أن "جمهورية البوسنة والهرسك التي سيطلق عليها رسمياً من الآن فصاعداً اسم البوسنة والهرسك"، ستحافظ على وجودها القانوني بموجب القانون الدولي بصفتها دولة، مع تعديل هياكلها الداخلية على النحو المنصوص عليه هنا وبحدودها الحالية المعترف بها دولياً. وستظل دولة عضواً في الأمم المتحدة، كما يجوز لها أن تحافظ، بوصفها البوسنة والهرسك، على عضويتها أو أن تتقدم بطلب لتصبح عضواً في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية."

٤- وخلال عام ١٩٩١، حققت البوسنة والهرسك إنجازات كبيرة فيما يتعلق بعدد الأسر المعيشية والوحدات السكنية. وبلغ عدد الوحدات السكنية في ذلك الوقت ٦٩٣ ٢٠٧ ١ وحدة سكنية في ٦ ٨٢٣ مستوطنة. وتبلغ مساحة الوحدة السكنية ٦٠,٤٥ متراً مربعاً لكل أسرة أو ١٦,٦٨ متراً مربعاً لكل فرد.

٥- وفي عام ١٩٩١، حققت البوسنة والهرسك معدل نمو يعادل متوسط بلد صناعي متقدم، وناهز فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ عدد سكان المدن ١,٧ مليون نسمة (٣٩ في المائة من مجموع السكان).

٦- وتُعرف البوسنة والهرسك بتنوع سكانها وأقلياتها العرقية. ووفقاً لتعداد عام ١٩٩١، كان سكان البوسنة والهرسك يتكونون من البوسنيين (٤٣,٥ في المائة)، والصرب (٣١,٢ في المائة)، والكروات (١٧,٤ في المائة)، واليوغوسلاف (٥,٥ في المائة)، وأقليات أخرى (٢,٤ في المائة). وفضلاً عن ذلك، كانت البوسنة والهرسك على مرّ القرون موطناً لأوي قرابة ٢٠ قومية وأقليات قومية مختلطة أخرى، وتعايشت في البوسنة والهرسك الديانات التوحيدية الكبيرة جنباً إلى جنب على مدى قرون من الزمن، ومن بينها الإسلام، والمسيحية واليهودية وطوائف وفرق دينية أخرى. ووفقاً لدستور البوسنة والهرسك، يتساوى جميع المواطنين في الحقوق وحرية التعبير فيما يتعلق بالدين والمعتقدات الأخرى.

٧- وكان السكان موزعين حسب الفئة العمرية في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩١ على النحو التالي: صفر- ٦ سنوات: ١١,١ في المائة؛ ٧-١٧ سنة: ١٣ في المائة؛ ١٥-١٩ سنة: ٨,٤ في المائة؛ ٢٠-٦٤ سنة: ٦١,٥ في المائة؛ ٦٥ سنة فما فوق: ٦ في المائة.

#### الجدول ١

#### الإحصاءات السكانية في البوسنة والهرسك حسب سنة التعداد

الكثافة السكانية - عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد	السكان			عدد الأسر المعيشية	المساحة بالكيلومترات المربعة	سنة التعداد
	الإناث	الذكور	المجموع			
٢٢,٦	٥٥٠ ٦٥١	٦٠٧ ٧٨٩	١ ١٥٨ ٤٤٠	...	٥١ ٢٤٦	١٨٧٩
٢٦,١	٦٣١ ٠٦٦	٧٠٥ ٠٢٥	١ ٣٣٦ ٠٩١	٢٢٦ ٦٩٩	٥١ ٢٤٦	١٨٨٥
٣٠,٦	٧٣٩ ٩٠٢	٨٢٨ ١٩٠	١ ٥٦٨ ٠٩٢	٢٥٧ ٤٩٣	٥١ ٢٤٦	١٨٩٥
٣٧,١	٩٠٣ ١٩٢	٩٩٤ ٨٥٢	١ ٨٩٨ ٠٤٤	٣١٠ ٣٣٩	٥١ ٢٠٠	١٩١٠
٣٦,٩	٩٢٤ ٢٣١	٩٦٦ ٢٠٩	١ ٨٩٠ ٤٤٠	...	٥١ ٢٠٠	١٩٢١
٤٥,١	١ ١٣٨ ٥١٥	١ ١٨٥ ٠٤٠	٢ ٣٢٣ ٥٥٥	٣٩٨ ٢٣٨	٥١ ٥٦٤	١٩٣١
٥٠,١	١ ٣٢٧ ٣٧٦	١ ٢٣٦ ٩٣٢	٢ ٥٦٤ ٣٠٨	٤٩٨ ١١٦	٥١ ١٨٩	١٩٤٨
٥٥,٦	١ ٤٦١ ٩٠٠	١ ٣٨٥ ٥٥٩	٢ ٨٤٧ ٤٥٩	٥٦٥ ٢١٢	٥١ ٢٢١	١٩٥٣
٦٤,٠	١ ٦٧٨ ٢٨٣	١ ٥٩٩ ٦٦٥	٣ ٢٧٧ ٩٤٨	٧٠٦ ١٠٧	٥١ ١٩٧	١٩٦١
٧٣,٢	١ ٩١١ ٥١١	١ ٨٣٤ ٦٠٠	٣ ٧٤٦ ١١١	٨٤٨ ٥٤٥	٥١ ١٩٧	١٩٧١
٨٠,٦	٢ ٠٧٣ ٣٤٣	٢ ٠٥٠ ٩١٣	٤ ١٢٤ ٢٥٦	١ ٠٣٠ ٦٨٩	٥١ ١٩٧	١٩٨١

## الجدول ٢

## الإحصاءات السكانية حسب تعداد ١٩٩١

عدد الإناث لكل ١٠٠٠ ذكر	عدد أفراد الأسرة المعيشية الواحدة	الكثافة السكانية - عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد	السكان			عدد الأسر المعيشية	المساحة بالكيلومترات المربعة
			الإناث	الذكور	المجموع		
١٠٠٤	٣,٦٣	٨٥,٦	٢ ١٩٣ ٢٣٨	٢ ١٨٣ ٧٩٥	٤ ٣٧٧ ٠٣٣	١ ٢٠٧ ٦٩٣	٥١ ١٢٩

## الجدول ٣

## سكان البوسنة والهرسك حسب السن والجنس

السنوات	١٩٧١			١٩٨١			١٩٩١		
	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع
المجموع	١ ٨٣٤ ٦٠٠	١ ٨٣٤ ٦٠٠	٣ ٧٤٦ ١١١	١ ٩١١ ٥١١	١ ٩١١ ٥١١	٣ ٨٢٤ ٠٢٢	٢ ١٩٣ ٢٣٨	٢ ١٨٣ ٧٩٥	٤ ٣٧٧ ٠٣٣
٤- ٠	١٩٨ ٣٧٦	٢٠٧ ١٢٩	٤٠٥ ٥٠٥	١٩٨ ٣٧٦	٢٠٧ ١٢٩	٤٠٥ ٥٠٥	١٦١ ٨٨٧	١٧٠ ٥٣٥	٣٣٢ ٤٢٢
٩- ٥	٢١٦ ٩٣٩	٢٢٥ ٧٢٦	٤٤٢ ٦٦٥	٢١٦ ٩٣٩	٢٢٥ ٧٢٦	٤٤٢ ٦٦٥	١٦٩ ٣٩١	١٧٧ ٩٨٨	٣٤٧ ٣٧٩
١٤- ١٠	٢١٧ ١٣٣	٢٢٥ ٠٦٦	٤٤٢ ١٩٩	٢١٧ ١٣٣	٢٢٥ ٠٦٦	٤٤٢ ١٩٩	١٦٩ ٦٥٨	١٧٧ ٩٣٢	٣٤٧ ٥٩٠
١٩- ١٥	٢٠٢ ١٧٢	٢٠٩ ٢١٥	٤١١ ٣٨٧	٢٠٢ ١٧٢	٢٠٩ ٢١٥	٤١١ ٣٨٧	١٧٤ ٧١٦	١٨٥ ٢٩٢	٣٦٠ ٠٠٨
٢٤- ٢٠	١٥٧ ٢٤٤	١٦٢ ٠٧٣	٣١٩ ٣١٧	١٥٧ ٢٤٤	١٦٢ ٠٧٣	٣١٩ ٣١٧	١٧١ ٢٦٧	١٨٨ ٧٢٤	٣٥٩ ٩٩١
٢٩- ٢٥	١١٦ ٠٠٣	١٠٩ ٧٢٤	٢٢٥ ٧٢٧	١١٦ ٠٠٣	١٠٩ ٧٢٤	٢٢٥ ٧٢٧	١٧٧ ٧٣٥	١٩٤ ٠٤١	٣٧١ ٧٧٦
٣٤- ٣٠	١٤٨ ٨٥٨	١٤٠ ٩٥٢	٢٨٩ ٨١٠	١٤٨ ٨٥٨	١٤٠ ٩٥٢	٢٨٩ ٨١٠	١٧٥ ٢١١	١٨٦ ٦٤٣	٣٦١ ٨٥٤
٣٩- ٣٥	١٤١ ٤٤٧	١٣٩ ٠٣٥	٢٨٠ ٤٨٢	١٤١ ٤٤٧	١٣٩ ٠٣٥	٢٨٠ ٤٨٢	١٦٢ ٥٤٥	١٧٢ ٠٢٤	٣٣٤ ٥٦٩
٤٤- ٤٠	١٢٤ ٢٣٥	١١٨ ٧٨١	٢٤٣ ٠١٦	١٢٤ ٢٣٥	١١٨ ٧٨١	٢٤٣ ٠١٦	١٣٦ ٩٧٩	١٣٩ ٤٣٣	٢٧٦ ٤١٢
٤٩- ٤٥	٩٦ ٢٢٤	٧٠ ٠١٧	١٦٦ ٢٤١	٩٦ ٢٢٤	٧٠ ٠١٧	١٦٦ ٢٤١	١٠٢ ١٧٢	٩٨ ٩٩٣	٢٠١ ١٦٥
٥٤- ٥٠	٦٠ ٧٧١	٤١ ٠٦٩	١٠١ ٨٤٠	٦٠ ٧٧١	٤١ ٠٦٩	١٠١ ٨٤٠	١٣٢ ٠٠٢	١٢٥ ٣٨٠	٢٥٧ ٣٨٢
٥٩- ٥٥	٦٥ ٨٠١	٤٨ ٨٢٨	١١٤ ٦٢٩	٦٥ ٨٠١	٤٨ ٨٢٨	١١٤ ٦٢٩	١٢٤ ٠٩٢	١١٦ ٩١٩	٢٤١ ٠١١
٦٤- ٦٠	٥٩ ٦٤٠	٥٣ ٨٧٧	١١٢ ٧٢٧	٥٩ ٦٤٠	٥٣ ٨٧٧	١١٢ ٧٢٧	١٠٥ ٧٢٣	٩٢ ٩٢٤	١٩٨ ٦٤٧
٦٩- ٦٥	٤٢ ٢١٨	٣٧ ٥٩٠	٧٩ ٨٠٨	٤٢ ٢١٨	٣٧ ٥٩٠	٧٩ ٨٠٨	٧٦ ٦٥٠	٤٨ ١٠٢	١٢٤ ٧٥٢
٧٤- ٧٠	٣٠ ٤١٣	٢٣ ١٣٦	٥٣ ٥٤٩	٣٠ ٤١٣	٢٣ ١٣٦	٥٣ ٥٤٩	٤٠ ٠٢٩	٢٢ ٨٩٣	٦٢ ٩٢٢
٧٥ سنة فما فوق:	٢٦ ٨٢٠	١٦ ١٦٦	٤٢ ٩٨٦	٢٦ ٨٢٠	١٦ ١٦٦	٤٢ ٩٨٦	٥٩ ٤٣٤	٣٧ ٢٥٧	٩٦ ٦٩١
البيانات غير متاحة	٧ ٢١٧	٧ ٠٠٦	١٤ ٢٢٣	٧ ٢١٧	٧ ٠٠٦	١٤ ٢٢٣	٥٣ ٧٤٧	٤٨ ٧١٥	١٠٢ ٤٦٢

## ألف - البوسنة والهرسك، من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥

٨- نالت البوسنة والهرسك اعترافاً دولياً في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وظلت قائمة كدولة مستقلة ضمن الحدود الإدارية للمجلس الشعبي لتحرير يوغوسلافيا من الفاشية، التي أصبحت الآن حدوداً معترفاً بها دولياً.

٩- وأثرت حرب البوسنة والهرسك التي اندلعت في نيسان/أبريل ١٩٩٢ بقوة في الصورة الديمغرافية في البوسنة والهرسك. فقد قُتل عشرات الآلاف من السكان، بما في ذلك الأطفال، وبلغ عدد المفقودين المبلغ عنهم رسمياً ٨ ٠٠٠ شخص. ومن نتائج الحرب كذلك أن ارتفع معدل الوفيات من جهة، وانخفض معدل النمو الطبيعي من جهة أخرى، مما أدى إلى تدمير التناسل البيولوجي لسكان البوسنة والهرسك.

١٠- وفضلاً عن ذلك ترك زهاء ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص منازلهم خلال الحرب، وهو ما يزيد عن ٥٠ في المائة من عدد السكان المحليين قبل الحرب. وطلب نحو ١,٢ مليون شخص الحماية في ما يزيد عن ١٠٠ بلد في العالم، بينما تشرّد قرابة مليون شخص داخل البوسنة والهرسك.

١١- وحدثت التغيرات العامة في الصورة الديمغرافية للسكان، مقارنة بآخر تعداد أجري في عام ١٩٩١، نتيجة للدمار الشامل الذي خلفته الحرب، والهجرة القسرية فراراً من القمع، وتدمير المنازل، مما نشأ عنه تغير كبير في عدد السكان البوسنة والهرسك وتركيبهم وتوزيعهم.

١٢- وبالإضافة إلى الدمار الديمغرافي، فقد غيّرت الحرب الأوضاع في قطاع الإسكان تغييراً جذرياً في البوسنة والهرسك. ففي الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، تضررت ٤٥٣ ٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً أو دُمرت بالكامل، ويمثل هذا العدد ٤٢ في المائة تقريباً من مجموع الوحدات السكنية التي كانت قائمة قبل الحرب. وتضررت زهاء ١٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية ضرراً طفيفاً (يقدر الضرر بنسبة ٢٠ في المائة من قيمة الوحدة السكنية)، وتضررت نحو ٢٧٠ ٠٠٠ وحدة ضرراً متوسطاً (ما بين ٢٠ و٧٠ في المائة)، وتضرر ما يزيد عن ٨٠ ٠٠٠ وحدة سكنية إلى أقصى درجة أو دُمرت تماماً (تفوق قيمة الأضرار ٧٠ في المائة).

١٣- وفضلاً عن ذلك، اتخذ المشردون داخل البوسنة والهرسك من الوحدات السكنية المتروكة والصالحة للسكن سكناً مؤقتاً لهم. وهكذا حلّ سكان جدد محلّ السكان الأصليين لما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية، وكذلك الشأن بالنسبة للوحدات السكنية العامة والخاصة.

١٤- ولحق الدمار المدن، والمركبات الحضرية، والقرى، والتجمّعات السكنية القروية الصغيرة، والآثار والتراث المعماري، والمرافق الاجتماعية والهياكل الأساسية العامة، بما في ذلك المدارس، والمباني التجارية ودور العبادة، والطرق والمنتزهات وأدوات الإنتاج. ودُمر الجزء الأكبر من شبكات الطرقات وشبكات المياه والمجاري وشبكات الهاتف والإمداد بالطاقة ومنشآت مرافق الدعم، أو تضررت. وشمل الدمار ٢٤ في المائة تقريباً من المؤسسات الطبية، في حين تضررت المراكز الصحية بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة. واستُزفت بشكل خطير الموارد الحرجية في البوسنة والهرسك بسبب قطع الأشجار غير القانوني، وبسبب النيران واغتصاب المناطق الغابية.

١٥- ومن الآثار الوحيدة التي خلفتها الحرب في البوسنة والهرسك الألغام التي لا تزال مزروعة في أراضيها والتي يناهز عددها المليون لغم فضلاً عن الأجهزة غير المتفجرة الأخرى البالغ عددها ٣ ملايين قطعة.

١٦- وتقدر إجمالي الخسائر الاقتصادية، بما فيها العائدات المفقودة، بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و٧٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقدر البنك الدولي الأضرار في الممتلكات بمبلغ يتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار. أما الإنتاج الصناعي فلم يزد خلال الحرب عن ٥ في المائة تقريباً عن مستواه في فترة ما قبل الحرب.

### باء- البوسنة والهرسك بعد عام ١٩٩٦

١٧- وأسفرت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك عن إبرام اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام) الذي وُقِع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في باريس. وبالإضافة إلى إنهاء الحرب، ينظم اتفاق السلام العلاقات في دولة البوسنة والهرسك. كما تظل البوسنة والهرسك دولة مستقلة؛ ويضم إقليمها كيانين هما اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا.

١٨- وأنشئت محكمة التحكيم بموجب قرار التحكيم النهائي الذي اتخذته لاحقاً الوحدة الإدارية المستقلة، التي هي مقاطعة برتشيكو في البوسنة والهرسك. وينظم الاتفاق أيضاً صلاحيات السلطات المركزية وصلاحيات حكومتي الكيانين. وظلت سرايفو هي العاصمة، أما اللغات الرسمية فهي البوسنية والكرواتية والصربية.

### جيم- سكان البوسنة والهرسك بعد عام ١٩٦٦

١٩- لم يُنظم تعداد رسمي للسكان في البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩١.

٢٠- وأجريت منذ الحرب بحوث وتقديرات ديمغرافية واسعة النطاق وجدّية بسبب الحاجة العملية لمؤشرات عن عدد السكان الحالي. بيد أن الفترات المضطربة التي نشأت عنها تغيرات في عدد السكان والهيكل السكاني وتوزيع السكان في البوسنة والهرسك كانت هي مصدر الاختلافات في التقديرات الحالية التي تصل إلى مليون نسمة بين تقدير وآخر حسب تاريخ البحث والمصادر المعتمدة.

٢١- وفيما يلي التقديرات العلمية القائمة على رصد الاتجاهات الديمغرافية<sup>(٢)</sup>، والتي تعكس التغيرات الديمغرافية<sup>(٣)</sup> التي طرأت على امتداد فترة عشر سنوات من ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

## الجدول ٤

## التغيرات الديمغرافية حسب الكيان

عدد السكان	البوسنة والهرسك	اتحاد البوسنة والهرسك	جمهورية صربسكا
في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١	٤ ٣٧٧ ٠٣٣	٢ ٧٨٣ ٧١١	١ ٥٩٣ ٣٢٢
في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١	٣ ٣٦٤ ٨٢٥	٢ ٢٩٨ ٥٠١	١ ٠٦٦ ٣٢٤

## الجدول ٥

## التغيرات الديمغرافية حسب الفئة العرقية

عدد السكان	المجموع	البوسنيون	الكرواتيون	الصرب	فئات أخرى
في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١	٤ ٣٧٧ ٠٣٣	٢ ٠١٢ ٧١٨	٨٠٥ ٨٩٢	١ ٤٤٤ ٣٨٤	١١١ ٠٣٩
في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١	٣ ٣٦٤ ٨٢٥	١ ٦٢٦ ٨٤٣	٥١٩ ٤٧٨	١ ١٤٢ ٩٤٨	٧٥ ٥٥٦
التكوين					
١٩٩١	١٠٠	٤٦,٠	١٨,٤	٣٣,١	٢,٤
٢٠٠١	١٠٠	٤٨,٣	١٥,٤	٣٤,٠	٢,٣

## الجدول ٦

## التوازن الديمغرافي في البوسنة والهرسك في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١

٣,٥	١٥٧ ٤٧٢	انخفاض معدل النمو السكاني
٥,٩	٢٦٩ ٨١٠	المقتولون والمفقودون؛ وارتفاع معدل الوفيات الناشئة عن الحرب:
١٦,٥	٧٤٩ ٧٠٠	المقيمون في الخارج:
٧٤,١	٣ ٣٦٢ ٤٧٤	المقيمون في الداخل:
١٠٠	٤ ٥٣٩ ٤٥٧	

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، الصادر في عام ٢٠٠٢. التذييل ٢: سكان البوسنة والهرسك من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١.

(٣) نُشر جزء من البحث الذي أجراه الدكتور إلياس بوسنيوفيتش *the International Forum Bosnia in La guerre aux - Bosnie - Herzegovinie 1992-1996*, L'Harmattan, Paris, 1997, and also in *Oslobodjenje* and other newspapers in BiH وكان الدكتور إلياس بوسنيوفيتش بصدد إعداد مشروع البحث المعنون "سكان البوسنة والهرسك، ١٨٧٨-٢٠٠١" عندما صدر تقرير التنمية البشرية.

- ٢٢- وباختصار، ووفقاً لهذا المصدر، فقد بلغ عدد سكان البوسنة والهرسك ٤٢٥ ٤٥١ نسمة في عام ١٩٩١ كان ٨٢٥ ٣٦٤ منهم، أو ٨٠ في المائة تقريباً، يعيشون داخل البلد، ويعيش ٢٠ في المائة، أو ٦٠٠ ٨٨٦ خارجه.
- ٢٣- ويشير بيان ديمغرافي يغطي فترة عشر سنوات إلى فقدان ٠٣٢ ٢٨٨ نسمة، مقارنة بالعدد المحتمل للسكان لو لم تقم الحرب.

## دال- تقييم الحالة السكانية الراهنة في البوسنة والهرسك

- ٢٤- على الرغم من التغيرات الديمغرافية الجذرية التي حدثت في البوسنة والهرسك منذ ١٩٩١، لم يجر تنظيم تعداد رسمي للسكان، ولذلك فإن المؤشرات بشأن العدد الحالي للسكان في البوسنة والهرسك قائمة على التقديرات.
- ٢٥- وتصل الفروق في التقديرات الرسمية للسكان الحاليين في البوسنة والهرسك البالغ عددهم نحو ٣ ٨٤٢ ٠٠٠ نسمة<sup>(٤)</sup> إلى ما يزيد عن مليون نسمة، حسب مصدر التقديرات. وعلى سبيل المثال، ففي حين تشير التقديرات الحالية إلى أن عدد سكان البوسنة والهرسك يصل إلى ٤ ٥٩٠ ٣١٩ نسمة<sup>(٥)</sup>، ترى وزارة حقوق الإنسان وشؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك أن عددهم بلغ ٣,٥ ملايين نسمة<sup>(٦)</sup> في نهاية عام ٢٠٠٥.
- ٢٦- وإذا أضفنا عدد السكان الذين هم دون سن ١٨ عاماً - المقدر على أساس نسبة المراهقين في الهيكل العمري لسكان البوسنة والهرسك - إلى عدد المقترعين المسجلين بالفعل في الانتخابات المحلية والبالغ ٢ ٩٨٠ ٢١١ مقترعاً<sup>(٧)</sup>، تصبح الفوارق المسجلة في تقديرات الوزارة ضئيلة جداً.
- ٢٧- وفي عام ١٩٩١، بلغ معدل الولادات في البوسنة والهرسك ١٤,٨ في الألف، ومعدل الوفيات ٧,٠ في الألف، أما معدل النمو الطبيعي فقد بلغ ٧,٨ في الألف. وفي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧، استمر معدل الولادات في الانخفاض، وظل معدل الوفيات في ازدياد، أما معدل النمو الطبيعي فقد بلغ ٠,١ في الألف في عام ٢٠٠٧.
- ٢٨- وبلغ معدل الخصوبة العام ١,١٩٤ في الألف، أي دون مستوى التناسل العادي للسكان. ولكفالة تحقيق معدل التناسل العادي يجب أن يصل معدل الخصوبة الإجمالي إلى الرقم الأساسي ٢,١ (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة بلغت سن الإنجاب).

(٤) الوكالة الإحصائية في البوسنة والهرسك Thematic Bulletin "Demography", December 2009.

(٥) Central Intelligence Agency, The World Factbook (July 2008 est)

(٦) تحليل مقارنة لحقوق اللاجئين والمشردين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٧) اللجنة المركزية للانتخابات، د. سعاد أرناو ووطوفيتش، في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٩- وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجريت في السنوات الأخيرة في البوسنة والهرسك إلى حقائق بيانية مثيرة للقلق فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والديمقراطية لسكان البوسنة والهرسك.

٣٠- ووفقاً للدراسة الاستقصائية بشأن استهلاك الأسر المعيشية في البوسنة والهرسك، التي أجريت في عام ٢٠٠٧، يبلغ مجموع سكان البوسنة والهرسك ٣ ٤٤٧ ١٥٦ نسمة، يعيش ٦٤,٢ في المائة منهم في اتحاد البوسنة والهرسك، و٣٣,٨ في المائة في جمهورية صربسكا و٢,٠ في المائة في مقاطعة برتشيكو.

## الجدول ٧

العمر المتوسط	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٨١	٢٨,٧	٣٠,٥	٢٩,٦
١٩٩١	٣٣	٣٥	٣٤
٢٠٠٧	٣٧,٢	٣٩,٤	٣٨,٣

٣١- والعمر المتوسط لسكان البوسنة والهرسك أخذ في الازدياد. ووفقاً للبيانات المستقاة من دراسة ٢٠٠٧، فقد بلغ العمر المتوسط ٣٨,٣ سنة. وهناك فروق واضحة بين الجنسين، إذ يبلغ العمر المتوسط بالنسبة للذكور ٣٧,٢ سنة، أما بالنسبة للإناث فيبلغ ٣٩,٤ سنة.

## الجدول ٨

الفئة العمرية	البوسنة والهرسك	اتحاد البوسنة والهرسك	جمهورية صربسكا
٥- ٠	٥,٤	٥,٧	٤,٧
٦- ١٧	١٦,٢	١٧,٣	١٤,٤
١٨- ٣٤	٢٣,٨	٢٤,٦	٢٢,٣
٣٥- ٦٤	٣٩,٥	٣٩,١	٤٠,٢
٦٥ سنة فما فوق:	١٥,١	١٣,٣	١٨,٥

٣٢- وتتراوح أعمار ثلثي سكان البوسنة والهرسك تقريباً ما بين ١٨ و٦٤ سنة، وتتراوح أعمار الربع منهم ما بين ١٨ و٣٤ سنة. وتبلغ نسبة الفئة العمرية الشابة (الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة) ٢١,٦ في المائة من مجموع السكان. ويمثل الشباب من سكان اتحاد البوسنة والهرسك نسبة عالية قدرها ٢٣ في المائة، في حين تبلغ نسبتهم في جمهورية صربسكا ١٩,١ في المائة.

٣٣- وتبلغ نسبة الكبار (٦٥ سنة فما فوق) ١٥,١ في المائة من سكان البوسنة والهرسك، وتبلغ نسبة النساء من الكبار ٥٧ في المائة. وتبلغ نسبة النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٦٥ سنة ١٦,٨ في المائة من مجموع السكان، في حين لا تزيد نسبة الرجال عن ١٣,٣ في المائة.

٣٤- وتختلف نسبة الكبار من السكان اختلافاً كبيراً من منطقة جغرافية إلى أخرى. فهي منخفضة نسبياً في اتحاد البوسنة والهرسك (١٣,٣ في المائة) وتزيد عن ذلك كثيراً في جمهورية صربسكا (١٨,٥ في المائة)، حيث يزيد عمر خمس النساء عن ٦٥ سنة.

٣٥- وتشير جميع المؤشرات الهيكلية للسكان إلى أن جمهورية صربسكا هي المنطقة الجغرافية الأكثر شيخوخة، إذ تبلغ فيها نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة إلى من هم دون سن السادسة ٣,٩ (٢,٣ في اتحاد البوسنة والهرسك)، ويشير معدل الشيخوخة إلى أن هناك ١١٩ شخصاً تفوق أعمارهم ٦٥ سنة مقابل كل ١٠٠ ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وتبلغ نسبة المشاركين من الذين تفوق أعمارهم ٧٥ سنة ٦,٤ في المائة مقابل ٥,١ في المائة من مجموع سكان البوسنة والهرسك.

الجدول ٩

#### المؤشرات الهيكلية للسكان حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٧

نسبة السكان دون ٥ سنوات	نسبة السكان ما بين ٥ و١٤ سنة	نسبة السكان ما بين ١٥ و٦٤ سنة	نسبة السكان ما بين ٦٥ و٧٤ سنة	نسبة السكان ما بين ٧٥ و٨٤ سنة	نسبة السكان فوق ٨٥ سنة
٤,٦	١٣,٩	٦٨,٢	٩,٠	٣,٧	٠,٦
٣,٨	١١,٧	٦٦,١	١٢,١	٥,٦	٠,٨
٤,٣	١٣,١	٦٧,٤	١٠,١	٤,٤	٠,٧

#### هاء- العودة إلى البوسنة والهرسك

٣٦- بدأت العودة إلى البوسنة والهرسك مباشرة بعد التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، ووصل أكبر عدد من العائدين بالفعل في السنوات التي تلت توقيع اتفاق السلام. وسُجلت خلال السنوات الثلاثة الأولى وحدها عودة ٩٢٥ ٥٧٠ شخصاً، أي ما يزيد عن نصف إجمالي عدد العائدين إلى البوسنة والهرسك منذ إبرام اتفاق دايتون للسلام. وفي وقت لاحق، اتجهت معدلات العودة نحو الانخفاض، إذ بلغ عدد العائدين نصف العائدين المسجلين في عام ١٩٩٩، مقارنة بعام ١٩٩٨، ولكنها عادت لترتفع من جديد في عام ٢٠٠١. وسُجلت نتائج جيدة بوجه خاص في عام ٢٠٠٢، عندما عاد ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو الرقم نفسه المسجل في السنوات الثلاث الأولى.

٣٧- وتعزى الزيادة في عدد العائدين في هذه الفترة إلى التنفيذ السريع والفعال لقانون الملكية، الذي أسفر عن ردّ الوحدات السكنية لأصحابها ولحاملي سندات الملكية منذ فترة ما قبل الحرب. وهياً ذلك ظروفاً مناسبة لعودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين إلى منازلهم. وفضلاً عن ذلك، تم خلال هذه الفترة استثمار أموال كثيرة في ترميم منازل العائدين، وهو ما ساهم إلى حد كبير في تعزيز الأمن العام في البوسنة والهرسك، بما في ذلك أمن العائدين.

- ٣٨- وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد أن تشجيع التعاون المتبادل بين المؤسسات المعنية في البوسنة والهرسك، وتعاونها مع سائر الشركاء المحليين والدوليين في هذا الميدان، قد أسهم كثيراً في تهيئة الظروف الملائمة، لا سيما في مجال الإعمار، وتحديد الأولويات الحقيقية.
- ٣٩- وبعد عام ٢٠٠٢، استمر معدل العودة في الانخفاض. بيد أنه على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد العائدين بعد مرور عقد من الزمن عن إبرام اتفاق السلام، تجدر الملاحظة أن عدد العائدين قد بلغ في عام ٢٠٠٤ مليون شخص.
- ٤٠- وحتى الآن، بلغ مجموع عدد العائدين إلى البوسنة والهرسك ٨٩٥ ٠٣٢ ١ عائداً، من بينهم ١٣٦ ٤٤٧ لاجئاً و٧٥٩ ٥٨٨ مشرداً. وعاد ٧٢ في المائة من مجموع العائدين إلى البوسنة والهرسك، وقرابة ٢٦ في المائة إلى جمهورية صربسكا، ونحو ٢ في المائة إلى مقاطعة برتشيكو. وفيما يلي تصنيف العائدين حسب انتمائهم القومي: ٦٢ في المائة من البشناق، و١٣ في المائة من الكرواتيين، و٢٤ في المائة من الصرب، و١ في المائة من قوميات أخرى.
- ٤١- وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الإحصاءات الرسمية قرابة ٤٧٠ ٠٠٠ عائد ممن يطلق عليهم العائدون من "الأقليات". وتبلغ نسبة العائدين من "الأقليات"، محسوبة على أساس العدد التقديري للسكان الذين تركوا منازلهم التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب مقارنة بعدد العائدين الإجمالي ٣٢ في المائة في اتحاد البوسنة والهرسك، و٢٨,٥ في المائة في جمهورية صربسكا. وتبلغ نسبة العائدين من البشناق إلى جمهورية صربسكا ٣٥ في المائة، و٨,٥ من الكروات.
- ٤٢- وأخيراً، من الضروري التعليق إيجاباً على النتائج التي حققتها البوسنة والهرسك في هذا الصدد لأنها تمثل دون شك نجاحاً كبيراً في مجال العودة التي بلغت نسبتها ٥٠ في المائة مقارنة بما تحقّق في مجالات أخرى في فترة ما بعد الأزمة.

## واو- ردّ حقوق الملكية والحيازة

- ٤٣- وفقاً للمرفق السابع من اتفاق دايتون للسلام، اعتمدت السلطات المختصة في الكيانين في عام ١٩٩٨ و١٩٩٩، بمساعدة المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في البوسنة والهرسك وبالتعاون معها، اعتمدت مجموعة من قوانين الملكية بهدف تهيئة إطار قانوني للوفاء بالالتزامات بموجب المرفق السابع (ردّ الممتلكات إلى أصحابها ومستخدميها قبل الحرب).
- ٤٤- ونفذت عملية ردّ الممتلكات إلى أصحابها من اللاجئين والمشردين وفقاً لقوانين الملكية السارية في الكيانين. وأُنجزت هذه العملية أساساً في نهاية عام ٢٠٠٦.

٤٥ - ووفقاً لإحصاءات التي نشرتها حديثاً الوكالة المعنية بخطة تنفيذ قوانين الملكية<sup>(٨)</sup>، بلغ عدد المطالب المقدمة لاسترداد حقوق الملكية والحيازة ٢١١ ٧٩١ مطلباً في البوسنة والهرسك. وبلغ عدد المطالب التي اتخذت بشأنها قرارات إيجابية ١٩٧ ٨١٥ مطلباً في حين بلغ عدد المطالب التي اتخذت بشأنها قرارات سلبية ١٢ ٦٤٢ مطلباً. أما الحالات التي تم البت فيها فبلغ عددها ١٩٧ ٦٨٨ حالة. وإجمالاً، زادت نسبة الحالات التي تم النظر فيها عن ٩٩ في المائة، وقد بلغت هذه المهمة المرحلة النهائية من التنفيذ في البوسنة والهرسك.

٤٦ - ونظراً لما حققته البوسنة والهرسك من نتائج في مجال ردّ حقوق الملكية والحيازة، فإنها تعتبر نموذجاً يحتذى في المنطقة وخارجها.

٤٧ - ونظراً لأنه لا يمكن القول إن إنجازاً أساسياً قد تحقق إلا بعد ردّ حقوق الملكية والحيازة لأصحابها الذين كانوا يملكونها قبل الحرب، لا تزال هناك حالات خاضعة للإجراءات الإدارية، ومنازعات معروضة على المحاكم المختصة، وذلك بسبب الوضع الواقعي والقانوني للممتلكات المتنازع عليها.

### زاي- الوضع الراهن للاجئين من البوسنة والهرسك

٤٨ - ويقدر أنه لا يزال هناك نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في الخارج، أو قرابة ١,٢ مليون من مواطني لبوسنة والهرسك الذين تركوها في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٥، وهم مسجلون كلاجئين من البوسنة والهرسك. ومعظم هؤلاء الأشخاص اندمجوا في البلدان المضيفة، ويقدر أن قرابة ٨٠ ٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك لا يزالون في حاجة إلى حلول دائمة لوضعهم، وذلك من خلال العودة أولاً إلى البوسنة والهرسك.

٤٩ - وهناك زهاء ٦ ٥٠٠ أسرة في الخارج سجلت للحصول على المساعدة من أجل عودة ٢٣ ٠٠٠ لاجئ تقريباً، يعيش ثلاثة أرباعهم تقريباً في البلدان المجاورة، ونحو ٢٠ في المائة في بلدان أوروبية، بينما يعيش ٥ في المائة في بلدان المهجرة فيما وراء البحار.

٥٠ - وتتمثل المشكلة الأكبر في عودة الفئات الضعيفة بوجه خاص من اللاجئين المقيمين في البلدان المستقبلية لهم، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة على امتداد سنوات عديدة في هذا المجال، لا تزال القضية الساخنة المتعلقة بالبوسنة والهرسك لم تسوى بصورة كاملة وقطعياً. وينطبق ذلك بوجه خاص على عودة المصابين بأمراض عقلية الذين يعتمدون بشكل كامل على المساعدة الحكومية عند عودتهم.

(٨) في عام ٢٠٠٠، أنشأت منظمات المجتمع الدولي العاملة في البوسنة والهرسك ما يسمّى الخلية المعنية بخطة تنفيذ قوانين الملكية لتتولى رصد وتنفيذ اللوائح ذات الصلة. وتضم هذه الخلية المنظمات الرئيسية الأربع التالية: مكتب الممثل السامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية للمشردين واللاجئين. وشرع ممثلو الخلية في نشر إحصاءات شهرية على مستوى البلديات وعلى مستوى البوسنة والهرسك، مع تحليل المؤشرات ومقارنتها.

## حاء- المشردون في البوسنة والهرسك

٥١- رحب قرابة مليون مشرد في البوسنة والهرسك باتفاق السلام المبرم في أواخر عام ١٩٩٥، وهو ما يمثل ربع السكان تقريباً قبل الحرب. وكان ثلثهم مشرداً ضمن منطقته البلدية، مما يدل على أن أسباب التشرد لا تتعلق فقط بالقمع و/أو الخوف من القمع. ويمكن أن تكون هذه الأسباب لها صلة مباشرة بتأثير النزاع في وضع الممتلكات والمنازل التي كانت تابعة للمشردين قبل الحرب.

٥٢- وانتهت أول عملية لوضع قوائم شاملة ورسمية بأسماء المشردين في البوسنة والهرسك في نهاية عام ٢٠٠٠، عندما تم تسجيل ٢٣٣ ١٨٥ أسرة مشردة (ما مجموعه ٢٧٥ ٥٥٧ مشرداً)، بمن فيهم ٤٢٢ ٩٣ أسرة، أو ٤٣,٤٣ في المائة في البوسنة والهرسك، و٣١٨ ٨٤ أسرة، أو ٥٢,٥٢ في المائة في جمهورية صربسكا، و٤٩٣ ٧ أسرة أو ٤,٠٥ في المائة في مقاطعة برتشيكو.

٥٣- ويتكون المشردون المسجلون حسب انتمائهم القومي من ٤٤,٤ في المائة من البوشناق، و٤٧,٧ في المائة من الصرب، و٧,٥ من الكروات، وينتمي ٠,٤ في المائة المتبقين إلى فئات أخرى في البوسنة والهرسك.

٥٤- وبعد عملية تجميع الطلبات المتعلقة بمراجعة تصنيف المشردين في كامل إقليم البوسنة والهرسك، التي انتهت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، تم تنقيح عدد المشردين وتصنيفهم. وبلغ عدد المطالب المقدمة في البوسنة والهرسك ٨٢٥ ٥٩ مطلب تسجيل (إعادة تسجيل) ٤٥١ ١٨٦ مشرداً.

٥٥- ويبلغ حالياً عدد الأسر المصنفة بوصفها أسراً مشردة في الداخل ٤٠٨ ٣٧ أسرة، أي ما مجموعه ٦٤٢ ١١٣ مشرداً، منهم ٧٧٢ ٤٨ أو ٤٣ في المائة مشردين في البوسنة والهرسك، و٦٢٤ ٦٤ مشرداً أو ٥٧ في المائة مشردين في جمهورية صربسكا. وهناك من بين المشردين ٦٤٢ ٦٥ مشرداً (٥٧,٨ في المائة) من الصرب، و٣٩٩ ٤٠ مشرداً (٣٥,٥ في المائة) من البشناق، و٧ ٠٠٦ (٦,٢ في المائة) من الكروات، أما البقية البالغ عددهم ٥٦١ مشرداً (٠,٥ في المائة) فهم من الأقليات الأخرى.

## طاء- وضع الإسكان

٥٦- أعيد حتى الآن بناء ٣٢٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في البوسنة والهرسك من جملة ١,٢ مليون وحدة مسجلة في التعداد الأخير في عام ١٩٩١، وبذلك يصل معدل إصلاح المساكن إلى ٧٠ في المائة. وأعيد بناء ٢٣٦ ٢٠٠ وحدة سكنية منها في البوسنة والهرسك، وحوالي ٧٣ ٣٠٠ وحدة في جمهورية صربسكا، فيما رُمّم قرابة ١٢ ٦٠٠ وحدة في مقاطعة برتشيكو.

٥٧- ويُقدر أن نحو ثلثي الوحدات السكنية، أو ٢٠٠.٠٠٠ وحدة قد أعيد بناؤها بتمويل من الهبات الدولية والمحلية المختلفة، بينما تم إصلاح الثلث المتبقي، ومعظمه من المباني المتضررة بدرجة أقل، بأموال خاصة وفرها مالكو الوحدات وحاملو سندات الملكية.

٥٨- واستناداً إلى البيانات المجمعة من الميدان من الإدارات البلدية ذات الصلة، لا يزال هناك نحو ١٤٦.٠٠٠ وحدة سكنية لم يعاد بناؤها بعد في البوسنة والهرسك، وهو ما يعادل ٣٠ في المائة من مجموع الوحدات المتضررة أو التي دُمرت. وكانت معظم هذه الوحدات قد تضررت كثيراً أو دُمرت بالكامل.

٥٩- ولا يزال هناك في منطقة اتحاد البوسنة والهرسك نحو ٧٨.٥٠٠ وحدة سكنية لم يعاد بناؤها، أي ما يعادل ٢٥ في المائة من الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة، وهناك في جمهورية صربسكا ٦٥.٠٠٠ وحدة سكنية، أو ٤٧ في المائة من الوحدات السكنية التي دمرت أو تضررت، بينما لا تزال هناك نحو ٢٧.٠٠٠ وحدة في مقاطعة برتشيكو لم يعاد بناؤها، أي ما يعادل ١٨ في المائة من الوحدات التي دمرت أو تضررت في المنطقة.

## باء- العمالة في البوسنة والهرسك

٦٠- أنشئت وكالة العمل والتشغيل في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٣ بوصفها منظمة إدارية مستقلة من بين مؤسسات البلد، وذلك بموجب القانون المتعلق بوكالة العمل والتشغيل في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ٠٣/٢١).

٦١- ووفقاً للقانون المعدل لقانون وكالة العمل والتشغيل (الجريدة الرسمية، العدد ٠٩/٤٣)، تضطلع الوكالة بالمسؤوليات التالية:

(أ) تمثيل الوكالة في مجالات العمالة ضمن نطاق اختصاصها وبالتعاون مع الوكالات والمؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بهذه المجالات؛

(ب) التنسيق مع وزارة الشؤون المدنية في البوسنة والهرسك في الوفاء بالالتزامات الدولية المتعهد بها في مجال العمالة، بالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو؛

(ج) رصد تنفيذ المعايير والسياسات الدولية في مجال العمالة، بالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ؛

(د) المبادرة بإبرام الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعمالة والمشاركة في إدارة المفاوضات لغرض إبرام الاتفاقات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي ذي الصلة بالبطالة ورصد تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو؛

- (هـ) تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمشاريع المحلية والدولية في مجال العمالة والتي تخدم مصلحة البوسنة والهرسك، والتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو من أجل إنجازها؛
- (و) جمع المطالب والمعلومات الأجنبية والمحلية بشأن العرض والطلب على القوة العاملة المحلية والأجنبية، والتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو من أجل إنجازها ضمن ما يسمح بها اختصاصها وإمكانيات سوق العمل في البوسنة والهرسك؛
- (ز) رصد وتحليل الاتجاهات والبيانات المتعلقة بالعمالة والبطالة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى، وتأثيرها المتبادل، وإجراء البحوث ذات الصلة بذلك، بالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو، وتقتصر على أساس ذلك التدابير والأنشطة اللازمة لتحسين العمالة؛
- (ح) المبادرة بتنفيذ الأنشطة الضرورية في مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو من أجل العمل معاً وبالتعاون مع أرباب العمل والنقابات والمؤسسات التعليمية وسائر الجمعيات المعنية، وتنظيم وتنفيذ برامج التوجيه والتعليم المهنيين من أجل تعزيز العمالة وأشكال سياسة العمالة النشطة الأخرى؛
- (ط) تنسيق عملية انتداب مواطني البوسنة والهرسك في الخارج ضمن ولايتها القانونية وبالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو؛
- (ي) إجراء التحليلات اللازمة وإعداد التقارير والوثائق المتعلقة بالعمالة، وصياغة المشاريع والمقترحات وورقات العمل والوثائق لتوافق عليها سلطات البوسنة والهرسك وتعتمدها بناءً على طلب مجلس الوزراء والوزارة المختصة، وبالتعاون، عند الاقتضاء، مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو؛
- (ك) اقتراح خطط طويلة ومتوسطة الأجل وخطط سنوية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات سوق العمل وعرضها على مجلس الوزراء، واتخاذ تدابير عملية في مجال العمالة، وبالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو من خلال الوزارة المختصة؛
- (ل) تقديم آراء واقتراحات تتعلق بتشغيل الأجانب في البوسنة والهرسك (الخصص) للوزارة المختصة وبالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو؛
- (م) توفير البيانات اللازمة في مجال البطالة، لا سيما البيانات المتعلقة بإنفاذ الالتزامات الدولية، وبالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو؛
- (ن) تقديم تقارير سنوية وبرنامج عمل سنوي بانتظام لمجلس وزراء البوسنة والهرسك؛
- (س) تدريب الموظفين من أجل تلبية الطلب على العمالة ومواجهة التحديات المتعلقة بالالتزامات الدولية وعمليات الإدماج، والمبادرة بتنظيمها بالتعاون مع مؤسسات التشغيل المختصة في الكيانين وفي مقاطعة برتشيكو.

٦٢- وفي منتصف عام ١٩٩٠، بلغ مجموع العاملين المسجلين في البوسنة والهرسك ١٠٥٤٠٠٠ عامل وفقاً للحولية الإحصائية الصادرة في عام ١٩٩١. وبلغت نسبة العاملين في الصناعة ٨٥ في المائة، والعاملين في القطاع العام ١٥ في المائة من العدد المذكور.

الجدول ١٠

### السكان النشطون حسب التعداد

	١٩٩١	١٩٨١	١٩٧١	
المجموع	٢ ٨٥٧ ٠٩٢	٢ ٦٧٥ ٠٩٦	٢ ٢٠٥ ٥٣٦	
الرجال (١٥-٦٤ سنة)	١ ٥٠٠ ٣٧٨	١ ٣٦٠ ٠١٦	١ ٠٩٢ ٧٨١	
النساء (١٥-٥٩ سنة)	١ ٣٥٦ ٧١٩	١ ٣١٥ ٠٨٠	١ ١١٢ ٧٥٥	
نسبة النشطين إلى مجموع السكان، بالنسبة المئوية	٦٥,٣	٦٤,٩	٥٨,٩	

٦٣- وبلغ مجموع العاملين المسجلين في نهاية عام ٢٠٠١ ما قدره ٨٦٠ ٦٣٣ عاملاً موزعين كالتالي: ٧٥ في المائة في القطاع الصناعي؛ و٢٥ في المائة في القطاع العام؛ و٦٤- ووفقاً للدراستين الاستقصائيتين اللتين أجريتا في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧، انخفض عدد السكان النشطين بما قدره ٨٠٠٠ عامل وهو ما يدل على شيخوخة السكان.

الجدول ١١

### السكان النشطون حسب النشاط، والفئة العمرية والجنس (بالآلاف)

	العاطلون عن العمل		العاملون		المجموع		السكان النشطون	
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المجموع	٣٤٧	٣٦٦	٨٥٠	٨١١	١ ١٩٦	١ ١٧٧	٢ ٧٢٥	٢ ٧٣٣
الرجال	٢٩٢	٢٨٣	٥٥٧	٥٢٨	٧٦٠	٧٤٣	١ ٣١٧	١ ٣٢٢
النساء	١٤٤	١٥١	٢٩٢	٢٨٣	٤٣٦	٤٣٤	١ ٤٠٨	١ ٤١٠
نسبة النشطين إلى مجموع السكان	٦٦,٢	٦٥,٧	٦٨,٦	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٦,٥		

الجدول ١٢

### حالة سوق العمل في البوسنة والهرسك (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

العاملون والعاطلون عن العمل المسجلون ومعدل البطالة المسجل وفقاً لبيانات وكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ <sup>(٩)</sup>	
٦٨٧ ٣٠٩	العاملون المسجلون
٥٠٦ ٤٦٠	العاطلون المسجلون
٤٢,٤ في المائة	معدل البطالة المسجل
٢٤,١ في المائة	معدل البطالة في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٩

(٩) وكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك، البيان رقم ١١، العمالة حسب القطاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (بيانات أولية).

## الجدول ١٣

## العاملون والعاطلون عن العمل المسجلون في البوسنة والهرسك

مؤشرات تشرين الثاني/نوفمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩		تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩		
النساء	المجموع	النساء	المجموع	النساء	المجموع	
١٠٠,١	٩٩,٩	٢٧٤ ٨٦٢	٦٨٨ ٠٥٢	٢٧٥ ١٦٥	٦٨٧ ٣٠٩	العدد الإجمالي للعاملين
١٠٠,٣	١٠٠,٥	٢٥٤ ٢٧٤	٥٠٣ ٩٧٩	٢٥٥ ١٥٢	٥٠٦ ٤٦٠	العدد الإجمالي للعاطلين
		٤٨,١	٤٢,٣	٤٨	٤٢,٤	نسبة البطالة المسجلة

٦٥- وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة الإحصاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد العاملين في الكيانات في البوسنة والهرسك ٦٨٧ ٣٠٩ عاملاً منهم ٢٧٥ ١٦٥ امرأة. وانخفض العدد الإجمالي للعاملين في الكيانات بنسبة ٠,١ في المائة مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بينما ارتفع عدد النساء العاملات بنسبة ٠,١ في المائة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بلغت نسبة البطالة ٤٢,٤ في المائة، أي أنها زادت بنسبة ٠,١ في المائة مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر.

## كاف- البطالة المسجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

٦٦- وفقاً للأرقام التي نشرتها مؤسسات ودوائر العمالة في البوسنة والهرسك، بلغ عدد العاطلين ٥١٠ ٥٨٠ عاطلاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٣٦ ٤ عاطلاً أو ٠,٨٢ في المائة مقارنة بعدد العاطلين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبلغ عدد النساء العاطلات عن العمل ٢٥٥ ٨٠٨ عاطلة أو ٥٠,١٠ في المائة من العدد الإجمالي للباحثين عن عمل.

## الجدول ١٤

## البطالة المسجلة في البوسنة والهرسك والكيانات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

مقاطعة برتشيكو	اتحاد البوسنة		البوسنة والهرسك	٢٠٠٩/١٢/٣١ -
	جمهورية صربسكا	والهرسك		
١٠ ٦٠٧	١٤٥,٣٩٦	٣٥٤ ٥٧٧	٥١٠ ٥٨٠	البطالة المسجلة - ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٠ ٥٧٦	١٤٣ ٣٠٥	٣٥٢ ٥٦٣	٥٠٦ ٤٤٤	البطالة المسجلة - ٢٠٠٩/١١/٣٠
				مؤشرات الفترة ٢٠٠٩/١٢/٣١ -
١٠٠,٢٩	١٠١,٤٦	١٠٠,٥٧	١٠٠,٨٢	٢٠٠٩/١١/٣٠

٦٧- ويشير توزيع الباحثين عن عمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى أن عدد العمال غير المهرة بلغ ١٦٢ ٠٤٦ عاملاً أو ٣١,٧٤ في المائة، وبلغ عدد العمال شبه المهرة ٢٧١ ١٤ عاملاً أو ٢,٨٠ في المائة، وبلغ عدد العمال المهرة ٩١٣ ١٨١ عاملاً

أو ٣٥,٦٣ في المائة، أما العمال ذوو المهارات العالية فبلغ عددهم ١٢٣ ٤ عاملاً أو ٠,٨١ في المائة. وبينما بلغ عدد العمال من خريجي التعليم الابتدائي ١٧٠ ٢ عاملاً أو ٠,٤٣ في المائة، بلغ عدد العمال خريجي التعليم الثانوي ٣٦٥ ١٢١ عاملاً أو ٢٣,٧٧ في المائة، وبلغ عدد الذين بلغوا مرحلة متقدمة من التعليم ١٧٦ ٧ عاملاً أو ١,٤١ في المائة، أما عدد العمال خريجي التعليم العالي فبلغ ١٧ ٥١٦ عاملاً أو ٣,٤٣ في المائة.

٦٨- وأكبر عدد من العاطلين عن العمل المسجلين هم ممن بلغوا المرحلة الثالثة من التعليم، أي العمال المهرة ويمثلون ٣٥,٦٣ في المائة، والعمال غير المهرة ويمثلون ٣٥,٧٤ في المائة. ومن بين العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل المسجلين يمثل الأشخاص الذين بلغوا المستوى الجامعي (المرحلة الجامعية) ٦٩٢ ٢٤ جامعياً أو ٤,٨٤ في المائة. ويبلغ عدد النساء من بين العدد الإجمالي من حاملي الشهادات الجامعية ٣٣٥ ١٥ امرأة أو ٦٢,١١ في المائة.

٦٩- وبلغ عدد المسجلين الجدد الباحثين عن عمل ٨٠٠ ١٤ فرداً من العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل المسجلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبلغ عدد الأشخاص الذين شُطبت أَسْمَاؤُهُم من سجلات مؤسسات ودوائر التشغيل ١٠٦ ١١ أفراد. ومن العدد الإجمالي للأشخاص الذين حذفت أَسْمَاؤُهُم من سجلات مؤسسات ودوائر التشغيل، عثر ٦٢٠ ٤ فرداً أو ٤١,٦١ في المائة على عمل.

٧٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أبلغ أرباب العمل مؤسسات ودوائر التشغيل في البوسنة والهرسك أن ٢٢ ٠٢٦ ربّ عمل يرغبون في انتداب عمال جدد. وفي الوقت نفسه، تم تسجيل ٨ ٣٥٣ عاملاً أنهيت خدمتهم، أي بزيادة قدرها ١٣٦ ١ عاملاً أو ١٠,٧٤ في المائة مقارنة بالشهر السابق. ويقل هذا العدد بما قدره ١٧٥٧ ١ عاملاً أو ١٧,٣٨ في المائة عن شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويشمل هذا العدد مجموع حالات إنهاء الخدمة لأسباب مختلفة، بما فيها الطرد من العمل بسبب إفلاس المؤسسة أو تصفيتها، أو بسبب الفئات التكنولوجية أو التنظيمية، أو توقف ربّ العمل عن العمل، أو إنهاء العقود المحددة المدة، أو إنهاء الخدمة بالتراضي، أو بسبب انتهاك التزامات العمل أو أي أسباب أخرى.

٧١- وبدأت البوسنة والهرسك تنتعش اقتصادياً بعد انتهاء الحرب. وشجع استعمال العملة الموحدة على استقرار عمل البنك المركزي. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ ما قدره ٨٣٠ دولاراً، ووصل في عام ٢٠٠١ إلى ٢٥٥ ١ دولاراً. غير أن العمليات الانتقالية لا تتقدم بالنسق المطلوب لتحقيق الانتعاش في البوسنة والهرسك.

٧٢- وكشف قياس مستويات المعيشة في البوسنة والهرسك أن ما بين ١٩ و ٢٥ في المائة من السكان يعيشون في حالة فقر، وأن ٤٠ في المائة منهم تقريباً لا يكادون يكسبون قوت يومهم.

الجدول ١٥

النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر في البوسنة والهرسك موزعين حسب المنطقة

المنطقة	المدن	مختلطة	الريف	المتوسط
البوسنة والهرسك	١٤,٥	٢٢,٤	١٩,٤	١٩,١
اتحاد البوسنة والهرسك	١٥,٣	١٣,٥	١٦,٩	١٥,٦
جمهورية صربسكا	١٢,٣	٣٠,٥	٢٤,٣	٢٤,٨

المصدر: قياسات مستويات المعيشة، ٢٠٠١ - الفقر، أيار/مايو ٢٠٠٢.

### ثالثاً - الهياكل الدستورية والسياسية والقانونية في البوسنة والهرسك

٧٣- وعلى إثر توقيع اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام)، واصلت البوسنة والهرسك تطبيق نظامها الإقليمي الجديد. وتنص المادة ١ من الدستور على ما يلي:

"إن جمهورية البوسنة والهرسك التي يطلق عليها رسمياً من الآن فصاعداً اسم البوسنة والهرسك"، ستحافظ على وجودها القانوني بموجب القانون الدولي بصفتها دولة، مع تعديل هياكلها الداخلية على النحو المنصوص عليه هنا وبمحدودها الحالية المعترف بها دولياً. وستظل دولة عضواً في الأمم المتحدة، كما يجوز لها أن تحافظ، بوصفها البوسنة والهرسك، على عضويتها أو أن تتقدم بطلب لتصبح عضواً في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية."

٧٤- وتشير ديباجة الدستور إلى المبادئ الأساسية المتفق عليها في جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وفي نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بالعبارات التالية: "يقرر دستور البوسنة والهرسك إن شعوب البوشناق، والكروات، والصرب هي الشعوب المؤسسة (إلى جانب الجماعات الأخرى) للبوسنة والهرسك، وأفرادها هم مواطنوها... "البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية مركبة، تتكون من كيانين، هما اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، بالإضافة إلى مقاطعة برتشيكو كوحدة إدارية مستقلة (" ذات طبيعة خاصة"). ويغطي اتحاد البوسنة والهرسك ٥١ في المائة من مساحة البلد، وتغطي جمهورية صربسكا ٤٩ في المائة منه.

٧٥- وينقسم اتحاد البوسنة والهرسك إدارياً إلى ١٠ كتنتونات. وتنقسم الكنتونات إلى مناطق بلدية. ويبلغ عدد البلديات في اتحاد البوسنة والهرسك ٦٢ بلدية. وتنقسم جمهورية صربسكا إدارياً إلى ٦٢ منطقة بلدية. وتشكل مدينة برتشيكو وحدة إدارية منفصلة، هي مقاطعة برتشيكو. وعاصمة البوسنة والهرسك هي سراييفو. ولها جيش وعلم ونشيد وطني خاصة بها.

٧٦- ووفقاً للتنظيم الجديد، يوجد في البوسنة والهرسك جمعية برلمانية مكونة من مجلسين هما مجلس الشعب ومجلس النواب. ويتكون مجلس الشعب من خمسة عشر مندوباً، ثلثهما من اتحاد البوسنة والهرسك، والثلث الآخر من جمهورية صربسكا. ويتكون مجلس النواب من ٤٢ عضواً، ثلثهما من اتحاد البوسنة والهرسك، والثلث الآخر من جمهورية صربسكا.

٧٧- وتتكون هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك من ثلاثة أعضاء، بوشناقي وكرواتي وصربي، ينتخبون بالاقتراع المباشر. ولكل عضو في هيئة الرئاسة، بحكم مهامه/مهامها الرسمية سلطة قيادة القوات المسلحة.

٧٨- والسلطان القضائيتان في البوسنة والهرسك هما المحكمة الدستورية ومحكمة البوسنة والهرسك. وأنشئت المحكمة الدستورية بموجب الدستور، أما محكمة البوسنة والهرسك فأُنشئت بموجب قانون المحكمة نفسها، الذي اعتمده البرلمان في عام ٢٠٠٣. بمبادرة من الممثل السامي.

٧٩- ومجلس الوزراء هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القرارات والسياسات في البوسنة والهرسك، كما ينص على ذلك الدستور. ووفقاً للقانون الجديد بشأن مجلس وزراء البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، الأعداد: ٠٣/٣٠، ٠٣/٤٢، ٠٦/٨١، ٠٧/٧٦، ٠٧/٨١، ٠٨/٢٤)، والقانون بشأن الوزارات وسائر السلطات في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، الأعداد: ٠٣/٥، ٠٣/٤٢، ٠٤/٤٢، ٠٦/٤٥، ٠٧/٨٨، ٠٩/٣٥، ٠٩/٥٩، ٠٩/١٠٣)، يتكون مجلس الوزراء من تسع وزارات هي: وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الأمن (وتشمل وكالة الإعلام والحماية في البوسنة والهرسك - وشرطة الحدود، مكتب التعاون مع الشرطة الدولية (الإنتربول)، ووزارة الشؤون المدنية، ووزارة الاتصالات، ووزارة حقوق الإنسان وشؤون اللاجئين، ووزارة المالية والخزانة، ووزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية، ووزارة الدفاع. ويشرف على كل وزارة وزير، يساعده نائب وزير لا ينتمي إلى القومية التي ينتمي إليها الوزير.

٨٠- وهناك بعثات دبلوماسية وقنصلية تمثل البوسنة والهرسك في كامل أنحاء أوروبا وفي العالم مهمتها السهر على حقوق مواطني البوسنة والهرسك المقيمين بالخارج، مثل السفارات في كل من لندن، ومدريد، وباريس، وفرن، ونيويورك، وفيينا، وأنقرة، وموسكو، الخ، وقنصليات عامة في كل من ميونخ، وشتوتغارت، واسطنبول، وميلانو، وبعثات دائمة لدى الهيئات الدولية في كل من ستراسبورغ، وجنيف، وبروكسل، وفيينا ونيويورك. وتضطلع القنصليات بالمهام الإدارية القانونية ضمن نطاق صلاحياتها، مثل تسجيل المواليد، والزيجات والوفيات، وإصدار وثائق السفر، وإعداد سندات التوكيل، وإصدار الخطابات (الشهادات، ووثائق السفر، والتوكيلات العامة والخاصة).

٨١- ومن المؤسسات الأخرى في البوسنة والهرسك: المديرية المعنية بالتكامل الأوروبي، وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، ومحفوظات البوسنة والهرسك، ومكتب مراجعة العمليات المالية لمؤسسات البوسنة والهرسك، والبنك المركزي، والمكتب الحكومي للطب البيطري، والوكالة التنظيمية للاتصالات، وإدارة الطيران المدني، واللجنة الانتخابية، والوكالة المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي في البوسنة والهرسك، وغرفة التجارة الخارجية، ومعهد المعايير والمقاييس والملكية الفكرية، ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام، وشرطة الحدود، وهيئة الإحصاءات، ووكالة الاستخبارات والأمن.

٨٢- واتحاد البوسنة والهرسك هو أحد كياني دولة البوسنة والهرسك، وينقسم إلى عشرة كتونات. وله دستوره الخاص به.

٨٣- وتقع السلطة التشريعية في اتحاد البوسنة والهرسك بيد مجلس النواب ومجلس الشعوب. ويتكون مجلس النواب من ثمانية وتسعين (٩٨) ممثلاً، ويمثل كل شعب مؤسس في هذا المجلس أربعة أعضاء على الأقل. والشعوب المؤسسة ممثلة تمثيلاً متساوياً في مجلس الشعوب الذي يمثلها فيه عدد متساو من الممثلين. ويتكون المجلس من ثمانية وخمسين (٥٨) ممثلاً، ويمثل كل شعب مؤسس فيه ١٧ ممثلاً، بينما ينتمي سبعة (٧) مندوبون إلى فئات الشعوب الأخرى، وهو ما يعطي بقية شعوب اتحاد البوسنة والهرسك الحق في التمثيل. وتنتخب مجالس الكنتونات ممثلي مجلس الشعوب من بين مندوبيها بما يتناسب والهيكلة الوطني للسكان.

٨٤- وللاتحاد رئيس ونائبي رئيس تعيينهم الجمعية البرلمانية للاتحاد مع التقيد بمبدأ التمثيل النسبي لسكان البوسنة والهرسك. بمرشح واحد من كل شعب من الشعوب المؤسسة.

٨٥- والسلطات القضائية في اتحاد البوسنة والهرسك هي المحكمة الدستورية والمحكمة العليا للاتحاد.

٨٦- وتتكون حكومة اتحاد البوسنة والهرسك من رئيس الوزراء و١٦ وزيراً.

٨٧- وللكتونات في اتحاد البوسنة والهرسك دساتير وجمعيات خاصة بها بوصفها الهيئات التشريعية العليا. والسلطة التنفيذية في الكنتونات هي الحكومة المكونة من وزراء. والسلطة القضائية في الكانتونات منظمة في عشر (١٠) محاكم كنتونية. أما البلديات (٧٩ بلدية) فهي أدنى مستويات تنظيم الحكم في اتحاد البوسنة والهرسك. ولجميع البلديات مجالس - برلمانات بلدية، وخدمات بلدية يشرف على إدارتها العمدة.

٨٨- ولجمهورية صربسكا رئيس ونائبي رئيس، واحد من كل شعب مؤسس. والجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا هي السلطة القضائية العليا وتتكون من ٨٣ عضواً. والمجموعات البرلمانية هي التي تنتخب مجلس الشعوب في جمهورية صربسكا، وهو يتكون من ٨ أعضاء من كل شعب مؤسس و٤ أعضاء من بقية الشعوب. ويبلغ مجموع عدد أعضاء مجلس الشعوب ٢٨ عضواً.

٨٩- والسلطات القضائية في جمهورية صربسكا هي المحكمة الدستورية والمحكمة العليا والمحاكم البلدية والمحاكم التجارية. وتتكون حكومة جمهورية صربسكا من رئيس للوزراء و١٦ وزيراً.

٩٠- وينقسم إقليم جمهورية صربسكا إلى ٦٢ منطقة بلدية لكل منها مجالسها البلدية وخدماتها الإدارية الخاصة بها ويديرها العمدة.

٩١- وقد تم تعديل هيكل أجهزة الحكم في الكيانات وفقاً لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن دستورية الشعوب الثلاثة في كامل أنحاء البوسنة والهرسك. ووفقاً لذلك القرار، فإن الكيانات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور البوسنة والهرسك، وبأن تغير هيكل السلطة وفقاً لقرار المحكمة الدستورية، وهو ما قد تم أساساً عن طريق إدراج التعديلات اللازمة في دساتير الكيانات بمساعدة مكتب الممثل السامي. وفي الفترة المقبلة، يُتوقع أن تتم مواءمة هيكل الحكم في البوسنة والهرسك لغرض تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (قضية جاكوب فينشي وديرفو سيديتش). وأنشئت لجنة على مستوى مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وهي تعمل جادة يومياً من أجل التوصل إلى تسوية القضايا المشار إليها أعلاه.

٩٢- وأنشئت مقاطعة برتشيكو في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، بناءً على قرار محكمة التحكيم الدولية بشأن مركز منطقة برتشيكو التي حددها المحكمة الدولية في ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. وتقع مقاطعة برتشيكو على امتداد حوض نهر سافا وتغطي مساحة قدرها ٤٩٣ كيلومتراً مربعاً. ووفقاً لتقديرات حديثة العهد، يبلغ عدد سكان المقاطعة ٨٥.٠٠٠ نسمة، يعيش ٤٠.٠٠٠ منهم في المدينة. ولها قوانينها وجمعيتها الوطنية الخاصة بها والمكونة من ٢٩ عضواً، ويتولى العمدة رئاسة حكومتها.

٩٣- والسلطات القضائية في المقاطعة مستقلة وتتكون من محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف. وتتولى اللجنة القضائية في المقاطعة إنشاء محكمة محايدة في برتشيكو.

## ألف- استقلال السلطة القضائية

٩٤- أصبحت السلطات القضائية هيئات مستقلة لا سيما بعد إنشاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك، الذي يعينه الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك من أجل كفالة تحسين تنفيذ المعايير الدولية والأوروبية وإعادة تنظيم المحاكم ومكاتب المدعين العامين بنجاح من خلال الانتقال الصائب للقضاة والمدعين العامين. وتم إنشاء مكاتب للمدعين العامين على مستوى البوسنة والهرسك وعلى مستوى الكنتونات.

٩٥- ووفقاً للمبادئ الدستورية، يحق لكل فرد التعبير بحرية عن هويته العرقية. وتنص التعديلات على دستور الكيانات والقانون الانتخابي في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، الأعداد: ٠١/٢١، ٠٢/٧، ٠٢/٩، ٠٢/٢٠، ٠٢/٢٥، ٠٤/٤، ٠٤/٢٠، ٠٥/٢٥، ٠٥/٥٢، ٠٥/٦٢، ٠٥/٧٧، ٠٦/١١، ٠٦/٢٤، ٠٧/٣٢، ٠٨/٣٣، ٠٨/٣٧، ١٠/٣٢) على تحسين حقوق الأقليات في المشاركة في الانتخابات المحلية بما يتناسب وتمثيل الأقليات العرقية في المجتمع المحلي، وهو ما يمكن الأقليات من المشاركة في مجتمعاتها المحلية على أساس انتمائها إلى مجتمع الأقلية وليس على أساس الانتماء الحزبي المنظم.

٩٦- ونظراً لأن العجر هي أكبر أقلية في البوسنة والهرسك، أنشأ مجلس الوزراء لجنة العجر ومجلس الأقليات الوطنية القائم ضمن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء هيئات ذات اختصاص مماثل ضمن برلمان اتحاد البوسنة والهرسك والجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

## باء- مكتب الممثل السامي

٩٧- تنص المادة الخامسة من المرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك - الاتفاق بشأن التنفيذ المدني لاتفاق السلام، على أن الممثل السامي هو السلطة العليا في البلد المختصة بتفسير هذا الاتفاق. ومكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، المعني بالبوسنة والهرسك هو المنظمة الرائدة المعنية بالجوانب المدنية في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ويوجد مقر مكتب الممثل السامي في سرايفو، وهو يتكون من الإدارة السياسية، ووحدة التحول الاقتصادي، والإدارة القانونية، وإدارة الموارد والشؤون المالية، ومكتب الصحافة. ويوجد مكتبان إقليميان تابعان لمكتب الممثل السامي في كل من بانيا لوكا وموستار، ومكتب التحكيم في برتشيكو، والمكتب الفرعي في براتوناك.

٩٨- واللجنة التوجيهية هي التي تقترح الممثل السامي، ويؤكد تعيينه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي أبرم اتفاق دايتون للسلام تحت رعايته. ومنذ عام ١٩٩٥، عمل في البوسنة والهرسك ستة ممثلين ساميين. ويعمل حالياً في هذا المنصب فالتين إنكو الذي عُين في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، ثم تمت ترقيته إلى منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ويمكن أن يقدم الممثل الخاص المساعدة، عند الضرورة، للتغلب على أية صعوبات تنشأ فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق.

٩٩- وعلى إثر اختتام مؤتمر تنفيذ اتفاق السلام، المعقود في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أصبح بإمكان الممثل السامي أن يستخدم سلطته النهائية في البوسنة والهرسك لتسوية أي مشكلة، وذلك باتخاذ قرارات ملزمة حسيماً يراه ضرورياً بشأن بعض المسائل، بما في ذلك التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ اتفاق السلام في كامل أنحاء البوسنة والهرسك والكيانين التابعين لها، والتي يمكن أن تشمل طرد موظفي الخدمة المدنية العاملين في مناصب عمومية أو كبار المسؤولين الذين يرى الممثل الخاص أنهم انتهكوا الالتزامات القانونية وأن أنشطتهم تعوق تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

## جيم - حقوق الإنسان والحريات

١٠٠- ويكفل دستور البوسنة والهرسك أعلى مستويات الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً. وتنص المادة الثانية منه على أن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها تطبق مباشرة في النظام القانوني للبوسنة والهرسك. ولهذه الصكوك الدولية أولوية على جميع القوانين الأخرى.

١٠١- وتتضمن الفقرة ٣ من المادة الثانية من الدستور قائمة حقوق الإنسان، ومنها الحقوق التالية المكفولة بالصكوك المعترف بها دولياً:

- (أ) الحق في الحياة؛
- (ب) الحق في عدم الخضوع للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ج) الحق في ألا يُسترقّ أي إنسان أو يُستبعد، أو يُكره على العمل القسري أو الإجباري؛
- (د) الحق في الحرية والأمن الشخصيين؛
- (هـ) الحق في محاكمة عادلة في القضايا المدنية والجنائية، والحقوق الأخرى المتعلقة بالإجراءات الجنائية؛
- (و) الحق في الحياة الخاصة والحياة الأسرية، والمثل وتبادل الرسائل؛
- (ز) حرية الفكر، والضمير والدين؛
- (ح) حرية التعبير؛
- (ط) حرية الاجتماع السلمي وحرية تكوين الجمعيات؛
- (ي) الحق في الزواج وتكوين أسرة؛
- (ك) الحق في الملكية؛
- (ل) الحق في التعليم؛
- (م) الحق في حرية التنقل واختيار مقر السكن.

١٠٢- وقد تعهدت البوسنة والهرسك بكفالة أعلى مستويات الحماية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والنظم الدولية.

١٠٣- ويحظر دستور البوسنة والهرسك التمييز أيًا كان سببه، سواء أكان على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الديانة أو الفكر السياسي أو أي شكل آخر من أشكال التفكير، أو على أساس الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الانتماء إلى أقلية قومية، أو على أساس الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأسباب (الفقرة ٤ من المادة الثانية من الدستور). كذلك، فإن المادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي هي جزء لا يتجزأ من الدستور، وتطبق بالتالي في النظام القانوني للبوسنة والهرسك، تحظر أيضاً التمييز أيًا كان سببه.

١٠٤- وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت البوسنة والهرسك القانون بشأن حظر التمييز (الجريدة الرسمية، العدد ٥٩/٠٩) الذي يحدد إطاراً لتنفيذ المساواة بين الجميع في الحقوق والفرص، وينظم الحماية من التمييز، ويعرض مسؤوليات والتزامات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في البوسنة والهرسك، وكذلك الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين بتوفير الحماية من التمييز، ويشجع على المساواة في المعاملة للجميع وهيئة الظروف المناسبة لتحقيق ذلك.

١٠٥- وروعت المعايير الأوروبية في وضع وصياغة قانون حظر التمييز في البوسنة والهرسك. وتنص أحكام القانون على حماية المواطنين من التمييز في جميع مجالات الحياة وفي العمل، بما في ذلك: العمالة والصحة والرعاية الاجتماعية، وفي القضاء والإدارة، والسكن، والإعلام، والتعليم، والأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية والاقتصادية، الخ، وفضلاً عن ذلك، يمنع القانون جميع أشكال المضايقة والتحرش الجنسي، والتفرقة أو الحث على ممارسة التمييز. وبموجب هذا القانون، فإن جميع الهيئات والسلطات العامة ملزمة، بل من واجبها، مكافحة التمييز والامتناع عن ممارسته، وإزالة العوائق التي يمكن أن يترتب عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة التمييز. ومن واجب هذه المؤسسات أيضاً أن تعمل بجدّ على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق المساواة في المعاملة. ويجب عليها فعل ذلك من خلال إدخال التعديلات واعتماد القوانين والسياسات والممارسات اللازمة في العمل، وفقاً لقانون حظر التمييز.

١٠٦- وأدرجت البوسنة والهرسك المبادئ الأساسية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في التشريعات الجنائية، التي تتناول العقوبات الجنائية على الجرائم ضد الإنسانية وانتهاك القانون الدولي، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب ضد المدنيين وضد المصابين والمرضى، وجرائم الحرب ضد الأسرى، وتنظيم الجماعات وحثها على ارتكاب الأعمال الإجرامية مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وانتهاك مبدأ المساواة بين بني الإنسان وبين المواطنين، وتدمير الآثار الثقافية والتاريخية والدينية، مؤسسة بذلك الآليات التشريعية اللازمة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون المساس بالعرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الديانة، إلخ.

١٠٧- ويكفل دستور البوسنة والهرسك، وكذلك دساتير الكيانين والكتنونات وقوانين مقاطعة برتشيكو الحقوق والحريات الشخصية والسياسية للمواطنين. ولا يمكن تعبئة المجندين إلا إذا أعلنت السلطات المختصة حالة الحرب أو في حالة خطر اندلاع حرب أو وقوع كارثة طبيعية.

١٠٨- وقوات الشرطة التي تشرف عليها وزارات الداخلية في الكيانات هي التي تسهر على رعاية الحرية الشخصية للمواطنين وأمنهم. ومن واجب الشرطة أن تحيل الشخص المحتجز للاشتباه في ارتكابه جريمة، إلى القاضي المختص دون تأخير وفي أقل من ٢٤ ساعة.

١٠٩- ولا يمكن تقييد الحرية الشخصية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون المتعلق بالإجراءات الجنائية وتنفيذ العقوبات الجنائية، أو بناءً على قرار من المحكمة المختصة. ويجوز تقييد حريات الأشخاص المرضى المحالين إلى المؤسسات المختصة لتلقي العلاج الإلزامي بسبب ما يمكن أن يمثلونه من خطر على حياتهم وعلى حياة غيرهم من الناس. ولا يحال هؤلاء المرضى إلى مرافق الرعاية الصحية لغرض العلاج إلا إذا قام بتشخيص حالتهم مجلس طبي مأذون له أو مؤسسة طبية مختصة تشهد على صحة مرضهم. وعمل هذه الجهات تنظمه لوائح خاصة.

١١٠- وبمبادرة من الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، واستناداً إلى توصيات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، جرى عقد اجتماعات عمل مع ممثلي جمعيات أسر ضحايا الحرب واللجنة الدولية للمفقودين لغرض إجراء تحليل واف وإعداد مشروع قانون عن حقوق ضحايا التعذيب وضحايا الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

١١١- ولحماية الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، أنجزت البوسنة والهرسك عملية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي الآن بصدد إنجاز العمل المتعلق بإنشاء مجلس حماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٢- وفي إطار تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب والمجلس التابع للجنة الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أنشأت البوسنة والهرسك اللجان التالية: لجنة رصد مرافق الإقامة لإيواء ورعاية الأطفال، وضحايا العنف العائلي، والاتجار بالبشر، وملتمسي اللجوء، والمهاجرين غير الشرعيين، واللاجئين، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، ووكالات أخرى، حسب الاقتضاء، ولجنة رصد المؤسسات الإصلاحية (السجون ومرافق اعتقال الأحداث واحتجازهم)، ومراكز الشرطة ومؤسسات العلاج النفسي التي تأوي الأشخاص المحرومين من حريتهم رغماً عنهم.

١١٣- ولا تخضع حرية تنقل المواطنين في البوسنة والهرسك وحرية اختيارهم لأماكن إقامتهم لأي قيود (animus vivendi)، كما أنه باستطاعتهم أن يختاروا بحرية المكان الذي يعيشون فيه. والالتزام الوحيد الذي يتعين على المواطنين الوفاء به هو حمل وثائق صحيحة تثبت هويتهم وعناوين إقامتهم الدائمة.

١١٤- وللمساهمة في التقدم المحرز في تنفيذ المرفق السابع من اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، أي تحقيق عودة اللاجئين والمشردين المستدامة إلى أماكن إقامتهم السابقة، اعتمدت البوسنة والهرسك الاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق السابع من اتفاق السلام.

١١٥- وتجدر الإشارة أن مجلس وزراء البوسنة والهرسك قد نظر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في المعلومات المتعلقة بتعدد السكان والمساكن وأقرها، وقدم الاستنتاجات التالية: إن عام ٢٠١١ هو السنة الهدف بالنسبة للتعداد، وإن تعداد عام ١٩٩١ يظل هو أساس التمثيل القومي في جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات الكنتونات والبلديات إلى غاية ٢٠١٤.

١١٦- ويكفل أيضاً دستور البوسنة والهرسك ودساتير الكيانات وفردى القوانين الواجبة التطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونظراً للحرب القريية العهد، ووفقاً لاتفاق دايتون للسلام، يولى اهتمام خاص للقوانين المتعلقة بالحق في الملكية والحق في العودة إلى مقر الإقامة السابق، والحق في التعليم والعمل والرفاه الاجتماعي.

١١٧- ولا يملك مجلس البوسنة والهرسك المعني بالمنافسة سوى سلطة اتخاذ القرارات بشأن وجود الأنشطة التنافسية المحظورة في أسواق البوسنة والهرسك. وأنشئ المجلس المعني بالمنافسة، بوصفه هيئة مستقلة لها مركز الشخص الاعتباري ومقرها في سراييفو، في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ عملاً بأحكام قانون المنافسة (الجريدة الرسمية، العدد ٣٠/٠١) الصادر في عام ٢٠٠١. ولأول مرة ينظم قانون المنافسة سياسة المنافسة بوصفها إحدى الأدوات والدعائم الهامة لإنشاء وتعزيز فضاء أو سوق اقتصادية وحيدة في البوسنة والهرسك.

١١٨- ولتعزيز الحقوق الاجتماعية، أنجزت البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عملية التصديق على الميثاق الاجتماعي المنقح للاتحاد الأوروبي (١٩٩٦)، وشرعت في إعداد التقرير الأول عن تنفيذ هذا الصك الدولي.

١١٩- حرية الوصول إلى السوق: تعيش البوسنة والهرسك مرحلة انتقالية، ولهذا السبب فهي بصدد الأخذ بسياسة جديدة فيما يتعلق باقتصاد السوق، وهو ما يطرح الحاجة إلى إطار قانوني جديد لتنظيم هذا النشاط. واعتمد البرلمان قانون العمل والتشغيل في البوسنة والهرسك. وتجدر الإشارة إلى إنه بالإضافة إلى تأكيد استمرار قيام البوسنة والهرسك بوصفها من أشخاص القانون الدولي، تنص المادة الثانية من الدستور على المحافظة على عضويتها في المنظمات الدولية. وقد حافظت على عضويتها في منظمة العمل الدولية، وهي بالتالي طرف موقَّع على ٧٩ اتفاقية من اتفاقياتها، كما أنها ملزمة بتنفيذها. وقام الكيانان بتنظيم مجال العمل والتشغيل وفقاً لقوانينهما، ويقومان حالياً بمواءمتها مع أحكام الاتفاقيات التي وقَّعت عليها البوسنة والهرسك.

١٢٠- حرية اختيار المهنة، والحق في المساواة في الأجور (بين الرجل والمرأة): لا تميز القوانين المنظمة للعمل في البوسنة والهرسك والكيانين التابعين لها فيما يتعلق بالحصول على الحق في العمل الحقوق الناشئة من العمل، بين الرجل والمرأة إلا في حالة المستحقات القانونية المقدمة للأمهات حديثات العهد بالولادة. والحالة الاقتصادية السائدة في البوسنة والهرسك والكيانين التابعين لها والكتنونات التي تمارس فيها هذه الحقوق، تؤثر في إعمال حقوق العمال. ونظراً لارتفاع معدل البطالة وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي، يواجه البلد مشكلة ممارسة العمال لحقوقهم.

١٢١- ويُنفذ الحق في الرعاية الصحية والاجتماعية في البوسنة والهرسك على مستوى الكيانين وتحكمه قوانينهما المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والصحية. وليس من السهل إعمال هذه الحقوق بسبب عدم توفر الاعتمادات في ميزانيات الكيانين والكتنونات الملزمة بتوفير الأموال اللازمة لهذا الغرض. ويجري حالياً مواءمة القوانين المنظمة لهذا المجال مع أحكام الاتفاقيات التي التزمت البوسنة والهرسك بتطبيقها. ونلاحظ في هذا الصدد أن البوسنة والهرسك صدقت في عام ٢٠٠٧ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الطب الحيوي وبحوث الطب الحيوي، بالإضافة إلى البروتوكول الملحق بها، وهي تقوم حالياً بمواءمة القوانين مع أحكام هذه الاتفاقية.

١٢٢- وينص الدستور على حرية تكوين الجمعيات والتجمع. وتنص الفقرة ٣ من المادة الثانية من الدستور على أن لمواطني البوسنة والهرسك الحرية في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات مع الآخرين. وسنت البوسنة والهرسك قوانين عديدة لتنظيم هذا المجال من الحريات. وحرية تكوين الجمعيات على مستوى الدولة يحكمها الدستور والقوانين الصادرة على صعيدي الدولة والكيانين، والتي تنص على وجوب قيام المنظمين بإبلاغ السلطات المعنية بأنهم ينوون التجمع. ويتبين من الممارسة أنه تم في بعض الحالات محاولة منع تجمع المواطنين أو تقييدها. وغالباً ما تسيء الجهات المنظمة للتجمعات استعمال هذا الحق لخدمة أغراض أو بعض الأهداف الأخرى التي لا تعلن عنها عند طلب الترخيص لها بالتجمع.

١٢٣- وتكفل دساتير كل من البوسنة والهرسك والكيانين ومقاطعة برتشيكو الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي، وحرية التجمع مع الآخرين، وهكذا تصبح حرية تكوين الجمعيات حقاً دستورياً للجميع.

١٢٤- ولا تنص دساتير البوسنة والهرسك والكيانين على أية قيود على ممارسة الحق في التجمع السلمي. وتمنع السلطات المختصة بالتجمعات العامة التي تهدف إلى تغيير النظام القائم بموجب الدستور بالقوة، وإلى انتهاك السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وانتهاك حقوق وحرريات المواطنين التي يكفلها لهم الدستور، بما في ذلك، الحث على عدم التسامح والكراهية العرقية والدينية فيما بين القوميات. ويجوز للسلطات المختصة أن تحظر التجمعات العامة لتفادي تعطيل الحركة العامة، مما يعرض الصحة والنظام العام أو سلامة المواطنين والممتلكات

للخطر. والأشخاص الذين أصدرت المحكمة في شأنهم تدابير أمنية تمنعهم من الظهور أمام الجمهور لا يمكنهم أن يدعوا إلى تنظيم أي تجمع عام أو مخاطبة الجمهور. وهذه المسألة تحكمها القوانين المتعلقة بتنظيم تجمعات المواطنين، على مستوى الدولة وكذلك على مستوى الكيانات ومقاطعة برتشيكو. ويعتبر القانون تجمعات المواطنين عملاً حرّاً وديمقراطياً، إذا مُرست وفقاً للنظم القانونية. ويعني تجمع المواطنين في نظر القانون الساري، الدعوة إلى الاجتماعات وعقدتها في أماكن معينة.

١٢٥- وينص القانون المتعلق بالحرية الدينية والوضع القانوني للكنائس والطوائف الدينية في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ٥/٤٠) على أن حرية الدين أو المعتقد تشمل حق أي شخص أو كنيسة أو طائفة دينية في إمكانية أداء شعائرها الدينية في المباني أو الأماكن التي تملكها أو تؤجرها والتي تتوفر فيها شروط إيواء عدد كبير من أفرادها وفي الفضاءات المفتوحة التابعة للمباني الدينية، والمقابر والبيوت التابعة لها. وفضلاً عن ذلك، يجوز لهم أن ينظموا بحرية الاحتفالات الدينية العامة، وأداء الشعائر وسائر الأنشطة الثقافية والدينية في الأماكن العامة وفقاً للقوانين النازمة لتجمع المواطنين.

١٢٦- وينظم قانون تكوين الجمعيات والمؤسسات، على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانات، وبصورة متطابقة، المسائل المتعلقة بإنشاء الجمعيات والمؤسسات وتسجيلها وتنظيمها الداخلي وإنهاء عملها، وهو لا ينطبق على المنظمات السياسية والجماعات الدينية، والنقابات والمنظمات الرياضية.

١٢٧- الحرية الدينية: يمنع دستور البوسنة والهرسك ودستورا الكيانات جميع أنواع التمييز على أساس الانتماء الديني. واعتمدت البوسنة والهرسك قانون الحرية الدينية والوضع القانوني للكنائس والطوائف الدينية في البوسنة والهرسك، وهو قانون يتوافق مع أحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان التي وقعت عليها البوسنة والهرسك. ويعمل أعضاء المنظمات الدينية العاملة في البوسنة والهرسك، والمنظمين في إطار المجلس المشترك للديانات، من أجل منع التمييز على أساس الدين. ويتعاون المجلس بشكل نشط مع سلطات البوسنة والهرسك، وينفذ معها أنشطة مشتركة لتحسين الحرية الدينية، والمركز القانوني للكنائس والطوائف الدينية في البوسنة والهرسك. وعلى أساس مبادئ هذا القانون، أبرمت البوسنة والهرسك اتفاقين ثنائيين مع الكرسي الرسولي والكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وصدقت عليهما، كما أنها بصدد إبرام اتفاق مع الطائفة المسلمة في البوسنة والهرسك. ووفقاً للاتفاق الذي أبرمته البوسنة والهرسك مع الكرسي الرسولي، تم إنشاء لجنة مختلطة تتكون من ممثلين سامين لسلطات البوسنة والهرسك (وزراء الحكومات) وممثلين للفتايات (أحدهم معتمد بوصفه المبعوث البابوي في البوسنة والهرسك) لتسهر على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاق المذكور.

١٢٨- وتجدر الإشارة أن البوسنة والهرسك بلد توجد فيه أربع ديانات توحيدية كبرى - ففي سراييفو، العاصمة، وفي حيز فضائي لا يزيد عن ٥٠٠ متر مربع، يوجد مسجد الباي، والكاتدرائية، والكنيسة الأرثوذكسية القديمة وكنيس اليهود الأشكينازي وكذلك معبد اليهود المسافرين القديم، الذين لجأوا إلى أراضي البوسنة والهرسك (التي كانت آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية) وبعد أن طردهم الملك فيليب والملكة إيزابيلا من إسبانيا في عام ١٤٩٢، خلال فترة الاكتشافات الجغرافية الكبرى. وبناءً على ما تقدم، ولا سيما بعد النزاع المأسوي الذي اندلع في البوسنة والهرسك في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، والذي أثار، في جملة أشياء، الاختلافات الدينية، أصبح يتعين على البوسنة والهرسك معالجة هذه المسألة بجدية كبيرة حتى يفيد هذا التنوع المجتمع ككل.

١٢٩- التعليم: البوسنة والهرسك ملتزمة بإصلاح نظم التعليم، الذي بدأ ضمن الفضاء الأوروبي ووضعت أسسه في إعلان مشترك أصدره الوزراء الأوروبيون في بولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. والشرط الأساسي في إنجاز هذا الإصلاح هو اعتماد قوانين تنظم المراحل الابتدائية والثانوية والعالية من التعليم في البوسنة والهرسك، ومواءمتها، من أجل الوفاء بالالتزامات المبينة أعلاه وكفالة الوصول إلى التعليم دون تمييز. وبالإضافة إلى اعتماد القانون الإطارى بشأن التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ٠٣/١٨)، يخضع هذا المجال أساساً لقوانين الكيانين والكتنونات التي تمت مواءمتها إلى حد كبير مع المبادئ الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها البوسنة والهرسك وصدقت عليها. وأساساً، وضعت البوسنة والهرسك نظام التعليم الأساسي ومدته تسع سنوات، وأخذت بنظام التعليم الإلزامي في مرحلة ما قبل المدرسة بدءاً من سن الخامسة، وهو ما سينفذ ضمن إطار مؤسسات التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة حسب مكان إقامة آباء الأطفال.

١٣٠- وفي إطار نظام التعليم، بدأت البوسنة والهرسك تطبيق مبادئ إعلان بولونيا (٥ + ٣) في نظام التعليم العالي، مما يمكّن الطلاب من الحصول على شهادات التخرج بعد ثلاث سنوات من التعليم، أو الحصول على شهادة الماجستير بعد خمس سنوات من الدراسة في مؤسسات التعليم العالي.

١٣١- الأقليات العرقية: يحدد قانون حماية الأقليات القومية (الجريدة الرسمية، العددان: ٠٣/١٢ و٠٥/٧٦) التزامات الكيانين، والكتنونات، والبلديات والمدن في البوسنة والهرسك بتنظيم الحقوق والواجبات الناشئة عن هذا القانون على الوجه الأكمل. ويستند هذا القانون إلى المبادئ الأساسية المستمدة من الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية التي صدقت عليها البوسنة والهرسك في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٣٢- وترد القائمة الشاملة بأسماء الأقليات القومية في القانون المذكور، ويبلغ عددها ١٧ أقلية في البوسنة والهرسك، بعضها أقليات تقليدية، وأطلق على بعضها الآخر لقب أقلية بعد حل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة (مثل الأقلية السلوفينية، وأقلية الجبل الأسود والأقلية الماسيدونية) لأنها كانت تنتمي في يوغوسلافيا السابقة إلى إحدى الشعوب الستة، بينما كانت الأقليات العرقية تعتبر قوميات في دستور الدولة وفي دساتير الجمهوريات العشر القائمة آنذاك. ويمكن أن نخلص إلى أن قانون حماية الأقليات القومية يعتمد لأول مرة في هذه المنطقة.

١٣٣- وعلى إثر التعديلات المدخلة على القانون الانتخابي في البوسنة والهرسك أصبحت مشاركة ممثلي الأقليات القومية بما يتناسب وحصتها من مجموع سكان المجتمع المحلي (٣ في المائة) مكفولة. وبفضل هذه الأحكام القانونية قُطعت أشواط كبيرة في مجال حماية حقوق الأقليات القومية في البوسنة والهرسك، لأنه أصبح بإمكان أفرادها أن يدرجوا في القوائم الانتخابية بوصفهم ممثلي أقليات، وليس من أجل المشاركة في الحكومة بوصفهم ممثلي أحزاب سياسية.

١٣٤- وفي عام ٢٠٠٤، ولتحسين مركز الأقليات القومية، وقّعت البوسنة والهرسك الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، وأودعت في ٢٢ أيلول/سبتمبر وثائق التصديق لدى المجلس الأوروبي في ستراسبورغ، وبذلك تمت رسمياً عملية التصديق على هذه الوثيقة الأوروبية الهامة.

١٣٥- وأنشئ مجلس الأقليات القومية وبدأ يعمل ضمن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، وكذلك الجمعيتين البرلمائيتين في كلا الكيانين. ونظراً لأن الغجر هي أكبر الأقليات في البوسنة والهرسك وأشدّها ضعفاً، دخل مجلس الغجر طور العمل بالإضافة إلى هيئة الغجر المكونة من ممثلين للحكومة وجمعيات الغجر ضمن مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

١٣٦- ولحماية حقوق الغجر، اعتمد مجلس الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ استراتيجية البوسنة والهرسك لحل مشاكل الغجر، بوصفها برنامجاً وطنياً، تم على أساسه وضع خطة العمل الخاصة بالغجر التي اعتمدت في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، والتي تغطي مجالات العمالة، والسكن والرعاية الصحية. وبلغ العمل في تنقيح خطة العمل لتشمل احتياجات الغجر في مجال التعليم مراحلها الأخيرة. ويجري أيضاً تنفيذ مشروع تسجيل المواليد من الغجر في سجلات المواليد.

١٣٧- وفي خريف عام ٢٠٠٧، وفي الاجتماع المعقود في بلغراد، انضمت البوسنة والهرسك إلى عقد إدماج الغجر ٢٠٠٥-٢٠١٥ الذي أحرز خطوات عملاقة في مجال حماية حقوق العديد من الأقليات القومية في البوسنة والهرسك. وهيأت المشاركة في عقد الغجر الظروف الملائمة لاتخاذ قرارات دقيقة وكاملة أكثر بشأن مشاكل الغجر. وأنشئت لجنة

التنسيق برئاسة المنسق الذي سيتولى رصد تنفيذ خطط العمل التي سيتم اعتمادها. وانضمت البوسنة والهرسك إلى مشروع تسجيل احتياجات أقلية العجر في كامل البلد، الذي سيتم على أساسه إنشاء السجل المركزي للعجر داخل وزارة حقوق الإنسان.

١٣٨- حقوق المرأة: ينظم القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ١٠/٣٢ - النسخة المنقحة) المساواة بين الجنسين ويعززها ويحميها، ويكفل إتاحة الفرص المتساوية لجميع المواطنين في المجالين العام والخاص، ويحظر التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الجنس.

١٣٩- وفي أواخر عام ٢٠٠٣، ووفقاً لهذا القانون انتهى إعداد خطة العمل الوطنية وإنشاء الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك. وتم كذلك إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجلس النواب التابع للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، واللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والشباب، والمهاجرين، واللاجئين، وملتزمي اللجوء، وذلك بالإضافة إلى الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين. وأنشئت مراكز للشؤون الجنسانية على مستوى الكيانات، كما تم تعيين لجان تعنى بالمساواة بين الجنسين على مستوى الكنتونات والمدن والبلديات.

١٤٠- والهدف من اعتماد هذا القانون، وخطة العمل الوطنية وإنشاء الوكالة هو منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة في البوسنة والهرسك.

١٤١- حقوق الطفل: تكفل دساتير كل من البوسنة والهرسك والكيانين والقوانين التي سُنّت على مستوى الكيانين وعلى مستوى مقاطعة برتشيكو وكذلك على مستوى الكنتونات. والقوانين الحامية لحقوق الطفل هي القوانين المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، وقانون الأسرة، وقانون حماية الطفولة، والقوانين المعتمدة في مجال التعليم والصحة. واعتمد مجلس الوزراء خطة العمل للعناية بالطفل للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. وعلى أساس خطة العمل المعتمدة، أنشئ المجلس المعني بشؤون الطفل، وهو مسؤول عن تنفيذ هذه الخطة، التي ستوجه أنشطتها نحو منع التمييز ضد الأطفال. ومن المقرر وضع خطة عمل جديدة للعناية بالطفل للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

١٤٢- وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدت البوسنة والهرسك اتفاقية حقوق الطفل، ووقعت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على البرتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية والمتعلقين على التوالي بمشاركة الأطفال في التفاعلات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وأعقبت البوسنة والهرسك تقريرها الأولي بشأن اتفاقية حقوق الطفل بتقارير إضافية. وأعدت التقرير الموحد الجامع للتقارير الدورية الثاني والثالث والرابع بشأن حقوق الطفل وقدمته إلى الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة.

## دال - تثبيت الاستقرار والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

١٤٣ - تنفذ البوسنة والهرسك حالياً العملية الشاملة المتمثلة في مواءمة القوانين مع المبادئ الثابتة الواردة في الصكوك الدولية، ولإدماج البوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي، وكذلك إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بتثبيت الاستقرار والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، وقعت البوسنة والهرسك على اتفاق تثبيت الاستقرار والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ممهدة بذلك الطريق لانضمام البوسنة والهرسك في الوحدة الأوروبية.

١٤٤ - ولتحقيق الحماية الفعلية لحقوق الإنسان، يلزم أن تكون هناك دولة قوية بيدها الأدوات القانونية الضرورية لتحقيق سيادة القانون ولبناء دولة ديمقراطية تضمن أعلى مستويات الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٤٥ - وفي هذا الصدد، أنشأت البوسنة والهرسك هيئات عمل مكلفة بعملية مواءمة قوانينها مع قوانين الاتحاد الأوروبي على أساس المكتسبات المجتمعية.

## رابعاً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

### ألف - اعتماد المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان

١٤٦ - انطلاقاً من الرغبة في تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وقعت البوسنة والهرسك على العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان وصدقت عليها.

#### المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

١٤٧ - صدقت البوسنة والهرسك على معاهدات الأمم المتحدة الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

(أ) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز التنفيذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)؛

(ب) اتفاقية عدم تقادم الجريمة ضد الإنسانية (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز التنفيذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛

(ج) الاتفاقية الدولية لمنع الجرائم المتعلقة بالفصل العنصري والمعاقبة عليها (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛

(د) الاتفاقية الدولية لمنع جرائم التمييز العنصري في الألعاب الرياضية (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛

- (هـ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛
- (و) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛
- (ز) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - تم التصديق عليه في ١ آذار/مارس ١٩٩٥؛
- (ح) البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام - تم التوقيع عليه في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتصديق عليه في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١؛
- (ط) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣)؛
- (ي) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛
- (ك) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - تم التوقيع عليه في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتصديق عليه في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛
- (ل) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛
- (م) اتفاقية حقوق الطفل (الجريدة الرسمية، العدد ٩٣/٢٥، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛
- (ن) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، وُقِع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولم يودع بعد صدق التصديق عليه؛
- (س) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، تم التوقيع عليه في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتصديق عليه في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛
- (ع) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم - انضمت إليها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛
- (ف) اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛

- (ص) بروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بمركز اللاجئين، دخلت حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛
- (ق) بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- (ر) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الجريدة الرسمية، العدد ٣/٠٢)، تمت المصادقة عليه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢؛
- (ش) بروتوكول منع وقمع والاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الجريدة الرسمية، العدد ٣/٠٢)، تمت المصادقة عليه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢؛
- ١٤٨- ويجري حالياً التصديق على اتفاقية الاختفاء القسري.

#### صكوك منظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

- ١٤٩- فيما يلي صكوك منظمة العمل الدولية التي وقعت عليها البوسنة والهرسك وصدقت عليها:
- (أ) اتفاقية السخرة، لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛
- (ب) الاتفاقية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛
- (ج) الاتفاقية بشأن حق التنظيم والتفاوض الجماعي، لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛
- (د) اتفاقية المساواة في الأجر، لعام ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛
- (هـ) الاتفاقية المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، لعام ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛
- (و) الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهنة، لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛
- (ز) الاتفاقية المتعلقة بسياسة العمالة، لعام ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)؛
- (ح) اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل، لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)؛
- (ط) الاتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، واتفاقيات أخرى.

## صكوك المجلس الأوروبي

١٥٠- فيما يلي صكوك المجلس الأوروبي التي وقّعت عليها البوسنة والهرسك وصدّقت عليها:

- (أ) اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - الموقعة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخلت حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (ب) البروتوكول الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (ج) البروتوكول رقم ٢ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الخال إلى اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لتبدي بشأنه رأياً استشارياً، الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (د) البروتوكول رقم ٣ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المعدل للمواد ٢٠ و ٣٠ و ٣٤ من الاتفاقية، والموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (هـ) البروتوكول رقم ٤ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي ينص على حقوق وحريات تختلف عن تلك الواردة بالفعل في الاتفاقية وبروتوكولها الأول، الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (و) البروتوكول رقم ٥ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المعدل للمادتين ٢٢ و ٤٤ من الاتفاقية، الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- (ز) البروتوكول رقم ٦ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، والموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛
- (ح) البروتوكول رقم ٧ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

(ط) البروتوكول رقم ٨ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛

(ي) الاتفاقية الأوروبية للحماية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، الموقعة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والمصادق عليها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، دخلت حيز التنفيذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

(ك) البروتوكول رقم ١١ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بتعديل آليات الرقابة المنشأة سابقاً، والموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - دخل حيز التنفيذ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛

(ل) الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، المصادق عليها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، دخلت حيز التنفيذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

(م) البروتوكول رقم ١٢ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - الموقع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛

(ن) البروتوكول رقم ١٣ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، والمصادق عليه في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ - دخل حيز التنفيذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

(س) الميثاق الاجتماعي المنقح، ١٩٩٦، الموقع في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، والمصادق عليه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛

(ع) البروتوكول رقم ١٤ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المصادق عليه في عام ٢٠٠٦، غير أنه سُحب من التصديق بعد أن انضم الاتحاد الروسي إلى البروتوكول رقم ١٤ لأنه لم يعد هاماً ولا مناسباً.

١٥١ - أمّا صك المجلس الأوروبي المتعلق بحقوق الإنسان الذي وقعت عليه البوسنة والهرسك ولم تصادق عليه فهو الميثاق الأوروبي بشأن اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات، الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

## باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٥٢ - ولتيسير فهم حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، نورد فيما يلي معلومات لتوضيح الإطار المعياري والقانوني، وكذلك العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف حقوق الإنسان والنهوض بها.

١٥٣- لقد اعتمدت البوسنة والهرسك قانون حماية حقوق الأقليات القومية، ودخل حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠٠٣ (الجريدة الرسمية، العدد ١٢/٠٣). ونُشر هذا القانون بعد اعتماده باللغات الرسمية الثلاث في الجريدة الرسمية، ثم ترجم إلى اللغتين الانكليزية والعجرية، لما لذلك من أهمية كبيرة في تحرير الأقلية العجرية في البوسنة والهرسك.

١٥٤- واعتمدت الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا، وهي أعلى هيئة في السلطة التشريعية، قانون حماية الأقليات القومية في صربسكا في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، (الجريدة الرسمية، العدد ٢/٠٥)، أما الجمعية البرلمانية في اتحاد البوسنة والهرسك فلم تنه بعد عملها بشأن القانون نظراً لدسامة مادته.

١٥٥- وتم اعتماد القانون المعدل لقانون حماية الأقليات القومية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (الجريدة الرسمية، العدد ٧٦/٠٥).

١٥٦- وتم اعتماد قرار إنشاء المجلس المعني بالأقليات القومية التابع للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، ونُشر في أيار/مايو ٢٠٠٦ (الجريدة الرسمية، العدد ٣٨/٠٦)، وهو القرار الذي أنشئت على أساسه هذه الهيئة الاستشارية. وتم أيضاً إنشاء هيئة لها نفس الولاية ضمن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وبرلمان اتحاد البوسنة والهرسك.

١٥٧- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، وبوساطة من بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اعتمدت سلطات البوسنة والهرسك، ولغرض تعليم الأقليات القومية، خطة العمل لتلبية الاحتياجات التعليمية للعجج وسائر الأقليات العرقية، التي تقوم باستعراضها حالياً اللجنة المنشأة لهذا الغرض.

١٥٨- وأعدت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين، بالتعاون مع لجنة العجج في العجج في البوسنة والهرسك، وثيقة عنوانها "استراتيجية البوسنة والهرسك لتسوية مشاكل العجج"، والتي اعتمدها مجلس الوزراء ونُشرت في الجريدة الرسمية، العدد ٦٧/٠٥، بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويعني اعتماد هذه الوثيقة اعتماد برنامج من الأنشطة المحددة في مختلف مجالات الحياة ينشأ عنها تغيير في أوضاع العجج في البوسنة والهرسك وتحسين حالتهم الاجتماعية عموماً (التعليم، والعمالة، والسكن، والرعاية الصحية والاجتماعية، وتسجيل احتياجات العجج، الخ).

١٥٩- وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتمد مجلس الوزراء خطة العمل المتعلقة بتسوية مشاكل العجج في مجالات العمالة والسكن والرعاية الصحية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، انضمت البوسنة والهرسك في مؤتمر بلغراد إلى عقد العجج. وأنشأت في بداية عام ٢٠٠٩ لجنة التنسيق المعنية برصد وتنفيذ خطة العمل، كما تم تعيين رئيس مجلس الوزراء المنسق الوطني لعقد العجج. واستناداً إلى خطة العمل هذه، قامت البوسنة والهرسك في أواخر عام ٢٠٠٩ بتسجيل احتياجات العجج في المجالات المذكورة أعلاه.

١٦٠- وأسفر اعتماد قانون حماية الأقليات القومية في البوسنة والهرسك رسمياً عن توسيع نطاق إمكانية ممارسة الأقليات لحقوقها، لا سيما بعد سن القوانين المناسبة واعتماد الصكوك الدولية المتعلقة بحماية الأقليات. وأولي اهتمام خاص للاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات.

١٦١- وتعهدت البوسنة والهرسك باحترام الحريات الدينية وحرية المعتقدات بدءاً بتطبيق الأحكام المتعلقة بهذه الحريات والواردة في دستورها (الذي يتضمن أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية).

١٦٢- ولغرض ممارسة الحقوق المتعلقة بحرية الضمير والحرية الدينية، كما يكفلها الدستور والمعايير الدولية، اعتمدت البوسنة والهرسك في آذار/مارس ٢٠٠٤، من خلال الإجراءات البرلمانية، قانون الحرية الدينية والوضع القانوني للكنائس والطوائف الدينية بنية المساهمة في تحسين التفاهم المتبادل فيما يتعلق بميراثها وقيم التسامح والتعايش لتقليدية الراسخة على امتداد القرون.

١٦٣- ووفقاً لأحكام القانون المذكور، وقّعت البوسنة والهرسك الصكين القانونيين الدوليين التاليين وصدقت عليهما:

(أ) الاتفاق الأساسي بين البوسنة والهرسك والكرسي الرسولي (الموقع في نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، والبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق الأساسي، والموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أبرم وفد البوسنة والهرسك، في الفاتيكان، اتفاقاً بابوياً مع ممثلي الكرسي الرسولي بشأن إقامة القوات المسلحة للقدس.

(ب) الاتفاق الأساسي بين البوسنة والهرسك والكنيسة الأرثوذكسية الصربية، الموقع في عام ٢٠٠٧ والمصادق عليه في عام ٢٠٠٨.

١٦٤- ويجري حالياً إعداد الاتفاق الذي سيبرم بين البوسنة والهرسك والطائفة المسلمة.

١٦٥- ورهنأً بأحكام الاتفاق الأساسي بين البوسنة والهرسك والكرسي الرسولي، تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بتنفيذ الاتفاق.

١٦٦- ويعزى تحقيق أعلى درجات الكفاءة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك، كما لاحظنا ذلك، إلى سنّها (الجريدة الرسمية، العدد ١٠/٣٢ - النص المنقح) قوانين على غرار أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإنشاء الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك، واللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجلس النواب التابع للجمعية البرلمانية، والمراكز المعنية بالشؤون الجنسانية على مستوى الكيانين، فضلاً عن الآليات المؤسسية الأخرى المعنية بالشؤون الجنسانية على مستويات الدولة، والكيانين والكتنونات والمدن والبلديات، في المجالين التشريعي والتنفيذي.

١٦٧- وفي عام ٢٠٠٩، تم اعتماد التعديلات على قانون المساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ١٠٢/٠٩) والنص المنقح للقانون (الجريدة الرسمية، العدد ٣٢/١٠). وهذه التعديلات متسقة مع التوجيهات الجديدة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والتوصيات العامة للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويحدد نص القانون بوضوح الأحكام والالتزامات التي يتعين على المؤسسات المختصة التقيد بها.

١٦٨- وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك خطة العمل الجنسانية، هي وثيقة استراتيجية هدفها الأساسي إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيقه في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. وهي تتضمن خمسة عشر فصلاً تتناول المسائل التالية: التكامل الأوروبي في مجال المساواة بين الجنسين، والتعاون وبناء القدرات، واستراتيجيات الاقتصاد الكلي والتنمية، والميزانيات المراعية للعوامل الجنسانية، والحياة السياسية وصنع القرارات، والعمالة وسوق العمل، والإدماج الاجتماعي، واهتمام وسائل الإعلام بالقضايا الجنسانية، والتعلم على مدى الحياة، والرعاية الصحية والوقاية والحماية، والعنف العائلي، والتحرش الجنسي، والمضايقة والاتجار بالبشر، ودور الرجل في الأسرة، والتوفيق بين العمل وحياة الأسرة، والمنظور الجنساني والتنمية المستدامة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. والمهمة الأساسية في الخطة الجنسانية هي تحميل المؤسسات المختصة المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة التي تقع ضمن اختصاصها وفقاً لهذه الوثيقة، وإدراجها ضمن برامج عملها العادية وتوفير التمويل اللازم لذلك في الميزانية.

١٦٩- وبأدركت الوكالة المعنية بالشؤون الجنسانية بإنشاء الآلية المالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل الجنسانية في البوسنة والهرسك بالتعاون مع المراكز المعنية بالشؤون الجنسانية في الكيانين. وأبرم اتفاق تعاون بين المانحين ومجلس الوزراء بشأن التمويل المشترك لأنشطة خطة العمل في البوسنة والهرسك، ووقعه الطرفان.

١٧٠- ويحدد برنامج تمويل تنفيذ خطة العمل الجنسانية خطة خماسية لتنفيذها في البوسنة والهرسك. كما ستتم مطابقة أولوياته وخطته السنوية مع الخطط السنوية للمؤسسات على جميع المستويات. ويشمل البرنامج أنشطة الغرض منها مواصلة تعزيز قدرات الآليات المؤسسية على معالجة القضايا الجنسانية في البوسنة والهرسك، وكذلك قدرات شركائها من المؤسسات ومن غير المؤسسات كما تنص على ذلك خطة العمل الجنسانية.

١٧١- والهدف من ذلك كله هو تحقيق إدراج المساواة بين الجنسين في جميع مستويات الحكومة، وإنفاذ جميع المؤسسات الحكومية بالمسؤولية عن إدماج المنظور الجنساني والالتزام بذلك.

١٧٢- وقد تم إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في الاستراتيجية الإنمائية في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وفي استراتيجية الإدماج الاجتماعي ٢٠٠٨-٢٠١٣ لمديرية التخطيط الاقتصادي. ويمثل هذا الإجراء شرطاً أساسياً للحد من الفقر في البوسنة والهرسك نظراً لتفاقم ظاهرة "تأنيث الفقر". ومن المعترف به أن هذه العملية ضرورية لإدماج العناصر الجنسانية في أكثر البرامج الإنمائية أهمية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف الإطار الدولي للتنمية الشاملة، والحد من الفقر، ودعم أعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، والتمتع بتلك الحقوق.

١٧٣- ومنذ وقت مبكر، اعترفت كل من الوكالة المعنية بالشؤون الجنسانية في البوسنة والهرسك، ووزارة حقوق الإنسان واللاجئين، بالتعاون مع وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الشؤون الأمنية، ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام، والمراكز المعنية بالشؤون الجنسانية في الكيانين، وقوات الشرطة في الكيانين، والمنظمات غير الحكومية العاملة في البوسنة والهرسك، اعترفت جميعها بأهمية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ المعنون "المرأة والسلام والأمن" بالنسبة للبوسنة والهرسك. واضطلعت هذه المؤسسات حتى الآن بالعديد من الأنشطة بهدف تنفيذ هذا القرار. وأسفرت هذه الأنشطة عن صياغة خطة العمل المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في البوسنة والهرسك، وهي أول خطة عمل تنفذ في المنطقة، ويمكن النسخ على منوالها في وضع خطط لتنفيذ هذا القرار.

١٧٤- وتولي البوسنة والهرسك اهتماماً خاصاً بقضايا العنف العائلي وضحاياه. وتتراوح نسبة النساء من مجموع عدد هؤلاء الضحايا ما بين ٩٢ و ٩٨ في المائة. واعتمدت استراتيجية الوقاية من العنف العائلي ومكافحته للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (الجريدة الرسمية، العدد ٠٩/٧٠) على مستوى الدولة بهدف تحديد الأنشطة في مجال الوقاية من العنف العائلي. وتم اعتماد الخطة الاستراتيجية لمقاومة العنف المتزلي في اتحاد البوسنة والهرسك للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وخطة العمل لمكافحة العنف المتزلي في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في جيش جمهورية صربسكا على مستوى الكيانين.

١٧٥- ولتوفير درجة عالية من الحماية لحقوق الإنسان، اعتمد الكيانان قانون الحماية من العنف المتزلي في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ٠٥/٢٢)، وقانون الحماية من العنف العائلي في جمهورية صربسكا (الجريدة الرسمية، العدد ٠٥/١١٨)، والتعديلات على القانون المذكور (الجريدة الرسمية، العدد ٠٨/١٧) لمعاقبة مرتكبي العنف العائلي وحماية الضحايا من خلال القانون.

١٧٦- واستناداً إلى الدروس السلبية المستفادة من النزاع المسلح وما خلفه من عديد الضحايا (١٩٩٢-١٩٩٥)، تم اعتماد القانون المتعلق بالمفقودين في البوسنة والهرسك (الجريدة الرسمية، العدد ٠٤/٥٠)، وإنشاء المعهد المعني بالمفقودين (يبلغ عدد المفقودين في البوسنة والهرسك نحو ٨٠٠٠ مفقود)، تلتزم البوسنة والهرسك، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي، وكبلد أوروبي يعود تاريخه إلى آلاف السنين، ووقع مؤخراً اتفاقاً بشأن تهيئة الاستقرار والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تلتزم (من خلال القانون المذكور أعلاه) بتعزيز مجتمع ديمقراطي متعدد الأقليات ومتعدد الثقافات، يتمتع فيه أفراد الشعوب الثلاثة الأساسية والأقليات القومية الـ ١٧ المدرجة جميعها في القانون تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان المكفولة بالصكوك الدولية لتوفير الحماية لهم وتمكينهم من العيش دون خوف من إبادة جماعية أخرى.

١٧٧- واقتداءً بنموذج البلدان الأوروبية التي تؤيد اعتماد تشريعات شاملة مناهضة للتمييز، اعتمدت البوسنة والهرسك قانون حظر التمييز. وعلاوة على ذلك، ينظر البرلمان حالياً في قانون يحظر جميع المنظمات الفاشية والفاشية الجديدة واستعمال رموزها في البوسنة والهرسك.

## جيم - تعزيز حقوق الإنسان على مستوى الدولة

### مؤسسات حماية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك

١٧٨- وفقاً للقوانين السارية في البوسنة والهرسك، تتولى المؤسسات التالية تنفيذ ولاية تشمل دعم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها على مستوى الدولة: المحكمة الدستورية، مؤسسة أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان (المنشأة بموجب المرفق ٦ من اتفاق دايتون للسلام)، ووزارة حقوق الإنسان واللاجئين، والمعهد المعني بشؤون المفقودين، واللجان المعنية بقضايا حقوق الإنسان، والمنشأة داخل الجمعية البرلمانية وجمعيات الكيانين ومقاطعة برتشيكو.

### المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك

١٧٩- للمحكمة الدستورية اختصاص حصري للبت في أي خلاف ينشأ في إطار الدستور بين الكيانين، أو بين البوسنة والهرسك وأحد الكيانين أو كليهما، وبين المؤسسات في البوسنة والهرسك. وتشمل الولاية القضائية للمحكمة الدستورية النظر في القضايا التي تحيلها إليها أي محكمة للبت في مدى تطابق قانون ما يتوقف عليه صحة قرار تلك المحكمة، مع أحكام الدستور، والاتفاقية الاتفاكية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها، أو مع قوانين البوسنة والهرسك؛ أو مع النطاق العام للقانون الدولي فيما يتصل بقرار تلك المحكمة. وقرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة.

١٨٠- وتتكون هيئة المحكمة الدستورية من ٩ أعضاء، ينتخب مجلس لنواب ٤ منهم، وتنتخب الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا عضوين، أما الثلاثة الباقون فيعينهم رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد التشاور مع الرئاسة. والقضاة المعينون لأول مرة يعملون لمدة خمس سنوات، ما لم يستقيلوا قبل نهاية الفترة أو يُعزلوا بتوافق بقية الأعضاء. ولا يحق لهؤلاء القضاة الترشح مرة ثانية. ويجوز لهم أن يعملوا حتى السبعين من العمر، ما لم يستقيلوا قبل ذلك أو يُعزلوا بتوافق بقية الأعضاء.

١٨١- وتعمل لجنة حقوق الإنسان في إطار الدستور. ويبدأ عملها بعد غلق دائرة حقوق الإنسان، وهي مؤسسة ذات طبيعة خاصة، أنشأت وفقاً للمادة ٦ من اتفاق دايتون للسلام، التي تتناول الانتهاكات المزعومة أو الظاهرة لحقوق الإنسان المكفولة بالمعاهدة الاتفاكية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والوثائق الداعمة لها.

١٨٢- وقد صدقت البوسنة والهرسك على اتفاقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وكذلك على البروتوكولات الملحق بها، وأصبحت، بناءً على آليات الرقابة التي تنص عليها هذه الوثيقة، خاضعة لاختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومع مراعاة ما تقدم، وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء، اعتمد برلمان البوسنة والهرسك قراراً يقضي بنقل المسؤوليات من مجلس حقوق الإنسان إلى المحكمة الدستورية.

## محكمة البوسنة والهرسك

١٨٣- تسهر محكمة البوسنة والهرسك على تعزيز حماية حقوق الإنسان واحترامها وعلى سيادة القانون. وأنشئت على أساس القانون المتعلق بالمحاكم، الذي دخل حيز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتتكون هيئة المحكمة من ١٥ قاضياً. وتكفل لجنة تعيين القضاة، وهي المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك، النزاهة في اختيار قضاة هيئة المحكمة، لتفادي تداخل العمل القضائي مع العمل السياسي. وتتكون المحكمة من ثلاث دوائر هي: دائرة العقوبات، والدائرة الإدارية ودائرة الاستئناف.

١٨٤- ويشمل اختصاص المحكمة اتخاذ قرارات نهائية وملزمة بشأن إنفاذ قوانين الدولة والمعاهدات الدولية في قضايا الاستئناف التي تحيلها إليها أي محكمة من محاكم الكيانين أو أي محكمة من مقاطعة برتشيكو المكلفة بتطبيق قوانين الدولة؛ وتقوم بتسوية حالات تنازع الاختصاص بين محاكم الكيانين؛ وتستأنف الإجراءات الجنائية؛ وتبت في الشكاوي المرفوعة ضد القرارات/الإجراءات الإدارية التي تتخذها مؤسسات البوسنة والهرسك؛ وتقيم مدى قانونية الإجراءات الفردية أو العامة التي تتخذ على أساس قوانين الدولة؛ وتقوم بتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية بين الدولة والكيانين ومقاطعة برتشيكو.

## أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك

١٨٥- أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك (المشار إليه فيما يلي بأمين المظالم) مفوض بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة التي يقدم بشأنها نتائجها وتوصياته. ويمكن لأمين المظالم أن يحقق بناءً على إدعاء بانتهاك لحقوق الإنسان أو بمبادرة خاصة منه مع تركيز جهوده على تسوية المنازعات سلمياً. ويحقق أمين المظالم في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، ويُصدر عقب ذلك مباشرة نتائجها وتوصياته ويقدم تقاريره أو طلباته إلى المسؤول المختص أو إلى المؤسسة المختصة. ويمكن أن يشرع أمين المظالم في إجراءات قانونية أمام دائرة حقوق الإنسان، كما يمكنه الوصول إلى جميع الوثائق الرسمية والإطلاع عليها.

١٨٦- وفقاً للمادة السادسة من المرفق ٦، يعين رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمين المظالم الذي لا يمكن أن يكون من مواطني البوسنة والهرسك أو من مواطني دول مجاورة.

١٨٧- وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فرض الممثل السامي القانون المتعلق بأمين المظالم، مما يسّر نقل المسؤوليات إلى سلطات البوسنة والهرسك.

١٨٨- وفي غضون ذلك، أقر برلمان البوسنة والهرسك القانون المتعلق بأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، ملبياً بذلك الشرط الهام المتعلق بنقل الاختصاص إلى دولة البوسنة والهرسك. وانقضت ولاية أمين المظالم الذي عينه رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعيّنت رئاسة البوسنة والهرسك أمناً مظالم حكوميين جدد - بوسني وصربي وكرواتي. وتولوا مناصبهم في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عيّنت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ثلاثة أمناء مظالم لحقوق الإنسان من القوميات المؤسسة الثلاث.

١٨٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أصدر أيضاً برلمان اتحاد البوسنة والهرسك قانوناً بشأن كيفية إنهاء عمل أمناء المظالم في الاتحاد خلال الفترة الانتقالية وبشأن نقل السلطة إلى مؤسسة أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا قانون إنهاء العمل بقانون أمين المظالم في جمهورية صربسكا - الحامي لحقوق الإنسان (الجريدة الرسمية، العدد ١١٨/٠٩).

١٩٠- وأنشئت ضمن مؤسسة أمين المظالم الإدارات التالية: إدارة حقوق الطفل، وإدارة حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدارة حقوق الأقليات الإثنية والدينية والأقليات الأخرى، وإدارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإدارة الحقوق السياسية والمدنية، وإدارة القضاء على جميع أشكال التمييز، وإدارة حماية حقوق المحتجزين/الأسرى.

١٩١- وهكذا، أُدمجت مكاتب أمناء المظالم المعنيين بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك مع مؤسسات أمناء المظالم في الكيانين، وبالتالي اكتمل إنشاء آلية وطنية عملية لحماية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك.

١٩٢- وانتقل إلى هذه الآلية خمسة عشر موظفاً من منظمات الكيانين. كما استلمت جميع القضايا التي لا تزال قيد النظر، وبتت فيها وحفظتها. وتكمن الصعوبة الرئيسية في توفير التمويل اللازم للموظفين المنقولين الذين تمول وظائفهم حالياً من ميزانية المؤسسات القائمة، والتي جرى تقليصها مقارنة بميزانية ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يتم تمويل هذه المؤسسات من ميزانية البوسنة والهرسك، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويجري حالياً النظر بجد في إمكانية التوصل إلى حلول فيما يتعلق بتوفير التمويل الكافي لمؤسسات أمناء المظالم في البوسنة والهرسك عن طريق الزيادة في ميزانية ٢٠١١.

### وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك

١٩٣- أنشئت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وهي تضطلع بمهام منها تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية؛ وتصميم وتنفيذ الأنشطة اللازمة للوفاء بالتزامات فيما يتعلق بانضمام البوسنة والهرسك إلى التحالفات الأورو - أطلسية، لا سيما الأنشطة التي تمكنها من تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والبروتوكولات الملحق بها، وإنشاء الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك.

### المعهد المعني بالمفقودين في البوسنة والهرسك

١٩٤- يحدد قانون المفقودين (الجريدة الرسمية، العدد ٥٠/٠٤)، الصادر في آخر عام ٢٠٠٤، المبادئ المتعلقة بتحسين عملية البحث عن المفقودين، وتعريف المفقودين، وأساليب مسك السجل المركزي، وممارسة أفراد أسر المفقودين لحقوقهم الاجتماعية وحقوقهم الأخرى، فضلاً عن المسائل الأخرى المتصلة بالبحث عن المفقودين من البوسنة والهرسك وداخلها.

١٩٥- ويمنح القانون الحق الكامل لأفراد أسر المفقودين في معرفة مصير المفقودين من أسرهم وأقاربهم، ومكان إقامتهم/سكنهم، وإذا كانوا متوفين، ومعرفة ظروف وفاتهم ومكان دفنهم، واسترجاع رفاتهم إذا كان مكان الدفن معروفاً، ويكفل ذلك الحق. والسلطات والهيئات المختصة ملزمة بتقديم المعلومات المتاحة لأسر المفقودين وللمؤسسات المسؤولة عن البحث عن المفقودين، وكذلك بتقديم جميع أشكال المساعدة الضرورية فيما يتعلق بتحسين البحث عن المفقودين من البوسنة والهرسك وداخلها، وتسوية حالاتهم.

١٩٦- وإحراز تقدم في عملية البحث عن المفقودين، والتعرف بكفاءة عن رفاتهم، أنشئ المعهد المعني بالمفقودين في البوسنة والهرسك (يطلق عليه فيما يلي المعهد) على مستوى الدولة بوصفه مؤسسة مستقلة للبحث عن المفقودين من البوسنة والهرسك وداخلها. واشترك في إنشاء المعهد كل من مجلس الوزراء واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين.

١٩٧- وعلى الرغم من أن القانون ينص على إنشاء صندوق لمساعدة أسر المفقودين، لم تشرع بعد هذه المنظمة الإدارية المستقلة في العمل لأن حكومات كل من اتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صربسكا ومقاطعة برتشيكو لم تتفق على نسبة المشاركة في تمويل الصندوق. وأحيلت مسألة التمويل والمقرر إلى السلطات المختصة، ويتوقع أن تبت في المسألة في الوقت المناسب.

١٩٨- ومن الأهمية بمكان دعم عمل المعهد لأن البوسنة والهرسك لا تزال عاكفة على الكشف عن مصير ٨٠٠٠ مفقود والعثور عليهم. واللجان البرلمانية واللجان والهيئات العاملة بوصفها أفرقة عمل دائمة تابعة للجمعية البرلمانية - اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والشباب، والمهاجرين، واللاجئين، وملتزمي اللجوء، هي الجهات التي تضطلع بالدور الهام المتمثل في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البوسنة والهرسك؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والحريات التابعة لمجلس شعوب برلمان اتحاد البوسنة والهرسك؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والحريات التابعة لمجلس نواب اتحاد البوسنة والهرسك؛ واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص العاملة ضمن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وعادة، تتولى هذه الهيئات معالجة القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان التي غالباً ما يثيرها أمناء المظالم والمواطنون والمنظمات السياسية والجمعيات المدنية، وسائر المنظمات والطوائف، ثم تبلغ ذلك إلى السلطات المختصة التي تتخذ قراراتها وتبدي مواقفها بشأنها.

### دور المجتمع المدني

١٩٩- تبدي البوسنة والهرسك اهتماماً متزايداً في إشراك القطاع غير الحكومي في جميع جوانب المجتمع. لذلك، ما فتئ هذا القطاع يشكل عاملاً هاماً في إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات في المجالات ذات الصلة بحماية المصالح العامة للمواطن.

٢٠٠- ويستند المركز القانوني للقطاع غير الحكومي إلى أحكام الدستور ودستوري الكيانين. وعلى هذا الأساس، صدر قانون الجمعيات والمؤسسات (الجريدة الرسمية، الأعداد: ٠١/٣٢) الذي لا يختلف اثنان بشأن أهميته لأنه يساوي بين الجميع في كامل إقليم البوسنة والهرسك، ويتيح للجميع ظروفًا متساوية لممارسة حقهم المعترف به دولياً في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، وحماية ذلك الحق.

٢٠١- وأنشئت إدارة المجتمع المدني ضمن وزارة العدل لتقديم الدعم المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني ولها صلاحيات واسعة النطاق. فبالإضافة إلى وضع استراتيجية لتهيئة الظروف الملائمة لتنمية المجتمع المدني، والتي تم بالفعل تقديم مقترحات بشأنها، ستعمل الإدارة على تمكين المنظمات غير الحكومية من القيام بدور هام في الإجراءات المتعلقة بسن القوانين، لا سيما فيما يتعلق بمرحلة التشاور.

٢٠٢- وفي هذا الصدد، تشمل مهام القطاع الحكومي كفاءة استقلال المنظمات غير الحكومية، وتوفير الدعم المادي والمالي لتعزيز القطاع غير الحكومي وتهيئة الحلول اللازمة لذلك. ومن جهة أخرى، ينبغي أن ينتقل القطاع غير الحكومي إلى موقف مسؤول أكثر في تنفيذ الالتزامات واستخدام الموارد، والمبادرة بالمشاركة في الاتجاهات العامة في مجالي التنمية والاتصال، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز وتحسين نوعية عمله ونشاطه.

## دال - إعداد التقارير على الصعيد الوطني

٢٠٣- وتقوم البوسنة والهرسك حالياً بإعداد تقرير عن تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنها ستعين، وفقاً للإجراءات، أفرقة عاملة مشتركة بين الإدارات لتشارك في إعداد التقارير التي تقدم للجان المختصة. وتضطلع وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك بدور تنسيقي في إعداد التقارير.

٢٠٤- وتتكون الأفرقة العاملة المشتركة بين الإدارات من ممثلين للمؤسسات المختصة على مستوى البوسنة والهرسك، والوزارات في الكيانين وممثلين لمقاطعة برتشيكو. وهذا يعني أن هناك ممثلين من جميع المستويات الحكومية، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لممثلي القطاع غير الحكومي.

٢٠٥- وفي نيسان/أبريل، أبرم مجلس الوزراء اتفاق التعاون بينه وبين قطاع المنظمات غير الحكومية في البوسنة والهرسك. ويوفر هذا الاتفاق إطاراً يساعد على توجيه العلاقات المشتركة على جميع المستويات الحكومية، بدءاً بالمستوى المحلي وانتهاء بالمستوى الوطني. ويقوم قطاع المنظمات غير الحكومية بدور بالغ الأهمية في المجتمع بوصفه القطاع الثالث متعاوناً مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويهدف الاتفاق إلى استحداث نهج جديد في مجال إقامة الشراكات بين مجلس الوزراء وقطاع المنظمات غير الحكومية.

٢٠٦- وفي هذا الصدد، تشارك المنظمات غير الحكومية في جلسات الاستماع العامة التي تنظم بغرض التشاور مع المجتمع المدني، وتقدم اقتراحاتها وآراءها بشأن مشاريع التقارير. وتنظم الحكومة أيضاً اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات دراسية لغرض إعداد التقارير.

٢٠٧- وتقدم مشاريع التقارير ليستعرضها خبراء بارزون متخصصون في عدد من المجالات التي تناولها الصكوك الدولية. ثم تعرض التقارير على المؤسسات المختصة لإبداء رأيها فيها، ومنها على وجه الخصوص المكتب المعني بالتشريع التابع لمجلس الوزراء، والوزارات الأخرى التي يندرج موضوع التقرير ضمن اختصاصها. وقبل تقديم أي تقرير إلى اللجان المختصة، وبعد الحصول على آراء المؤسسات المعنية، يحال ذلك التقرير إلى مجلس الوزراء مع مشروع الاستنتاجات، للنظر فيه وإقراره.

٢٠٨- وبعد أن يقرّ مجلس الوزراء التقرير، تقوم وزارة حقوق الإنسان واللاجئين بنشرة على موقعها على شبكة الانترنت، وتخطر بذلك كل من مجلس الوزراء، والجمعية البرلمانية، وحكومات الكيانين ومقاطعة برتشيكو، والهيئات القضائية والتشريعية وجميع المؤسسات ذات الصلة في البوسنة والهرسك.

٢٠٩- وقد تم نشر بعض هذه التقارير مثل تقرير الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق الإنسان. وهكذا تكون التقارير متاحة لعامة الجمهور للاطلاع عليها.

٢١٠- وتقدم الملاحظات والتوصيات الختامية مشفوعة بالاستنتاجات المقترحة من الهيئات الدولية إلى مجلس الوزراء لاعتمادها. وفضلاً عن ذلك، تعرض الملاحظات والتوصيات الختامية التي تقدمها اللجنة، وكذلك تقارير البوسنة والهرسك على جميع السلطات والمؤسسات، ثم تنشر على موقع وزارة حقوق الإنسان واللاجئين على شبكة الانترنت باللغات الثلاث المستخدمة وبأبجديتين مختلفتين. واستناداً إلى الملاحظات والتوصيات الختامية التي تقدمها اللجان المختصة، قامت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين بإعداد الخطة الإطارية لتنفيذ التوصيات الختامية للجنة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، والتي لا تزال قيد التنفيذ والرصد، واعتمدها مجلس الوزراء.

٢١١- وقدمت البوسنة والهرسك التقارير الأولية التالية عن تنفيذ صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى اللجان المختصة التابعة للأمم المتحدة:

- في شباط/فبراير ٢٠٠٥، مناقشة التقرير بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز والتمييز العنصري في البوسنة والهرسك
- في أيار/مايو ٢٠٠٥، تقديم التقرير الأولي بشأن حقوق الطفل إلى اللجنة
- في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تقديم التقرير الأولي بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البوسنة والهرسك عن الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣
- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تقديم التقرير بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- في أيار/مايو ٢٠٠٦، تقديم التقرير بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى لجنة الأمم المتحدة في نيويورك

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تقديم التقرير الأولي بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تقديم التقرير الأولي بشأن تنفيذ أحكام لاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في البوسنة والهرسك ٢٠٠٣-٢٠٠٦
- ٢١٢- وتم إعداد الوثائق التالية وتقديمها إلى اللجان المختصة التابعة للأمم المتحدة:
  - التقرير الدوري الجامع للتقريرين السابع والثامن بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في البوسنة والهرسك، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، المقرر عرضه في آب/أغسطس ٢٠١٠
  - التقرير الدوري الجامع للتقارير الثاني والثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الذي تم عرضه بنجاح
  - التقرير الدوري الثاني بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البوسنة والهرسك
  - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتمد مجلس الوزراء التقرير الدوري المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، استناداً إلى قائمة الأسئلة التي طرحتها اللجنة، ومن المقرر تقديم هذا التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
  - التقرير بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل: إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية
  - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتمد مجلس الوزراء تقرير اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عقب عملية الرصد التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٩
  - في شباط/فبراير ٢٠١٠، تم اعتماد الاستعراض الدوري الشامل بشأن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وعُرض بنجاح على مجلس حقوق الإنسان
- ٢١٣- وبلغ التقرير الدوري الثاني بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقرير بشأن تنفيذ الميثاق الاجتماعي الأوروبي (المنقح) المرحلة الأخيرة من الإعداد.
- ٢١٤- وفي عام ٢٠١١، من المقرر إعداد التقارير الدورية بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وبشأن تطبيق الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في البوسنة والهرسك.